صراع الفلسطينين بين مجلسيين ومعارضين بين 1920–1934م، ودور سلطات الانتداب في إثارتها وتعزيزها (الانتخابات البلدية أنموذجاً) *

د. جمال إبراهيم **

* تاريخ التسليم: 3/ 3/ 2014م، تاريخ القبول: 10/ 6/ 2014م.
** أستاذ مشارك وعميد القبول والتسجيل والامتحانات/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

ملخص:

تحدثت الدراسة عن الصراع الفلسطيني الفلسطيني بين المجلسيين والمعارضين خلال عشرينيات القرن العشرين والثلاثينيات منه ودور سلطات الانتداب في إثارته وتعزيزه، وعن الصراع الذي دار في المؤتمرات الفلسطينية الذي انتج لجنة تنفيذية ضعيفه مهلهله متناقضة ومتصارعة، حيث كان لذلك أثرٌ سلبيٌ على أداء القيادات الفلسطينية خلال تلك الحقبة مما انعكس على نتائج الانتخابات البلدية. وتحدثت عن أسباب عدم إجراء سلطات الانتداب انتخابات بلدية في فلسطين سوى مرتين، وعن أسباب اختيار النشاشيبي لقيادة المعارضة، والطريقة التي استلم فيها رئاسة بلدية القدس. وأظهرت كيف استغلت سلطات الانتداب قانون البلديات العثماني لعام 1877 وأسباب التعديل عليه بالمرسومين اللذين صدرا عامي 1926 و 1929، واصدارها قانون الانتخابات لعام 1934، وتحدثت عن نشأة بلدية القدس.

وأسهبت في توضيح شكل الانتخابات البلدية التي جرت عامي 1927 و 1934، فتحدثت عن دوافع سلطات الانتداب من عدم إجرائها سوى مرتين خلال فترة الانتداب، والأسباب التي جعلتها تدعو إلى إجرائها، وتحدثت عن التنافس بين المجلسيين والمعارضين أبان الانتخابات وأثره على نتائجها. كما أبانت سياسية الكيل بمكيالينْ التي اعتمدتها سلطة الانتداب، في تمييزها في التعامل وبين البلديات العربية واليهودية.

The Palestinians' Conflict between the Supporters (Majlisiyeen) and their Opponents during 1920- 1934 and the Role of the Mandate Authorities in Stirring and Strengthening it (Municipal Elections as a Model)

Abstract:

The study is about the Palestinians' conflict between the Supporters and their Opponents during the twenties and thirties of the twentieth century, and the role of the Mandate Authorities in stirring the conflict and strengthening it. It is also about their conflict in conferences resulted in producing a weak executive committee which affected negatively the performance of the Palestinian leadership during that era.

The study numerates the reasons why the Mandate Authorities did not conduct municipal election during the British Mandatory in Palestine except twice; the reasons for choosing Al Nashashibi to lead the opposition, and the way he became the mayor of Jerusalem Municipality. The study showed how the Mandate Authorities took advantage of the Ottoman Municipal law which was issued in 1877 for the benefits of the Jews, and the reasons for its amendment throughout the two Municipal Ordinances that were issued in 1926 and 1929. The Mandate Authorities issued the elections law in 1934 to be the foundation of the Jerusalem Municipality.

The study clarifies the form of municipal elections that took place in 1927 and 1934 and the motives behind not holding the elections except twice during the Mandate period, the reasons that made the Mandate Authorities call to hold it, and the competition between the Supporters and the Opponents during the elections and its impact on the results. The study highlights the double standard policy that was adopted by the Mandate Authorities in discriminating between the Arabs and Jews.

مقدمة:

قد نكتب في مواضيع تحاكي الواقع الحالي وتصفه، لأن التاريخ يعيد نفسه، ولو بصوره مختلفة كما يقال.فانطلاقاً من القول المعني، ومن فهمنا أن الأمم والشعوب تستفيد من خبراتها وتاريخها فتقوم باعتمادها وتدريسها للأجيال للإفاده منها.وانطلاقاً من الإيمان الكامل بأنه لا يمكننا إلا الرجوع لتاريخنا للتعلم من الإيجابيات والسلبيات للإفادة منها والتعلم من الأخطاء لتجنب تكرارها أو الوقوع فيها، كان لا بد لنا من الافاده من فترة حساسة في تاريخنا الفلسطيني، لأنها تحاكي الواقع الذي نعيش، وتكرر الأخطاء ذاتها التي عاشها آباؤنا خلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين.

ركزت الدراسة على إظهار الدور السلبي الذي مارسته سلطات الانتداب في الانتخابات البلدية، ودورها في دعم الحركة الصهيونية والمعارضين الفلسطينين للحركة الوطنية الفلسطينية، وأظهرت الدراسة نتائج الخلافات الفلسطينية على المؤتمرات الفلسطينية وعلى اللجنة التنفيذية التي انبثقت عنها خلال تلك الحقبة.كما أبانت أسباب عدم إجراء أي انتخابات في فلسطين أبان فترة الانتداب البريطاني سوى مرتين الأولى عام 1927 والثانية عام 1934.فتحدثت عن الانتخابات، التي أجريت بعد التعديل على قانون الانتخابات العثماني لعام 1877[1] بالمرسومين اللذين صدرا عامي 1926 و 1929 وقانون الانتخابات لعام 1934.وأسهبت في الحديث عن واقع الانتخابات التي أجرتها حكومة الانتداب في فلسطين خلال فترة الانتداب عامي 1927 و 1934.وتحدثت عن سياسة الكيل بمكيالين والازدواجيه في تعاملها وتمييزها بين البلديات العربية واليهودية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي للأحداث، وقد واجهت مشكلات عدة وصعوبات أهمها وجود بيانات ومعلومات غير دقيقة عن تلك الحقبة رغم كثرة ما كتب عنها أو تضارب المعلومات بين مصدر وآخر أو دراسة وأخرى.ومنها تحيز بعض المصادر والدراسات لفئة دون أخرى.فأخذت الدراسة جزءاً من المعلومات من صحيفة فلسطين لصاحبها عيسى العيسي من مسيحيي يافا، كونها كانت أهم صحيفه كانت تصدر خلال تلك الحقبة، وكونها عاصرت تلك الفترة بكاملها، وكانت تنقل الأحداث أولاً بأول، ولكنها لم تكن موضوعية حيث كانت في أوائل العشرينيات في صف الحركة الوطنية،[2] وأصبحت بعد النصف الثاني من العشرينيات مؤيدة للمعارضة، ومنتقدة للمجلسيين ومهاجمة لهم[3].كما أن الصحيفة صُوّرت على مايكروفلم فكانت كثير من الكلمات فيها

غير واضحة، ما أدى إلى التخمين في بعضها لعدم وضوحها.ومن المشكلات الرئيسة أيضا عدم توافر الأعداد كلها، لتعذر الحصول على الأعداد الخاصة بأوائل عام 1927، ما أدى إلى عدم تمكن الدراسة من معرفة تفاصيل ما جرى خلال فترة الانتخابات البلدية الأولى لعام 1927 كما نقلته الصحيفه.أما بالنسبة لفترة الانتخابات البلدية لعام 1934 فقد تم تتبع فترة الانتخابات البلدية التي امتدت ما يقرب من ثلاثة شهور بين حزيران وآب، فلوحظ أن الصحيفة لم تكن تنقل الأخبار عن المدن جميعها التي جرت فيها الانتخابات، كما أن تركيزها كان على الانتخابات البلدية في القدس وحيفا ويافا وطبريا وصفد، وبعض المدن التي عين لرئاستها مؤيدون للمعارضة أمثال غزة وجنين واللد والرملة والناصرة والخليل. كما عمدت الدراسة إلى أخذ مادتها من مذكرات أصحاب الصراع الذين عاصروا الحدث، فتم الاطلاع على مذكرات إميل الغوري وخليل السكاكيني وكلاهما من القدس، ومذكرات محمد عزة دروزة من نابلس الذين كانوا مؤيدين للحركة الوطنية، ومذكرات آخرين مؤيدين للمعارضة أمثال واصف جوهرية من القدس.كما لم تغفل الدراسة أخذ رأي العديد ممن كتبوا عن تلك الحقبة، وممن عاصروها أو ممن كتبوا عنها لاحقاً أمثال عارف العارف، ومصطفى مراد الدباغ، وناجي علوش بالإضافة إلى آخرين كثر، كما اعتمدت الدراسة على عدد من رسائل الدكتوراه والماجستير التي تطرقت إلى تلك الحقبة أمثال بيان الحوت وعبد الوهاب الكيالي وجمال إبراهيم وأمين أبو بكر، ونعمان عبد الهادي فيصل.لذا تميزت الدراسة عن غيرها بانفرادها في الحديث المفصل عن الانتخابات البلدية التي جرت عامي 1927 و 1934، كما تميزت بأخذها مادتها من أناس عاشوا الحدث وأدوا دوراً فاعلاً فيه.

وركزت الدراسة على الانتخابات البلدية في القدس أكثر من غيرها من المدن، كون القدس عاصة فلسطين وشكلت معقلاً لقيادة الحركة الوطنية (عائلة الحسيني) والمعارضة (عائلة النشاشيبي) ، وكانت القدس تعدّ النموذج الذي تقتدي به المدن الفلسطينية كافة.

تمهيد:

منذ صدور وعد بلفور، وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1917، بدأ الفلسطينيون بالعمل على إنشاء كيان وتنظيم سياسي لهم لمواجهة النشاط الصهيوني.فقد ذكر عبد الوهاب الكيالي أن د.اسماعيل صدقي من الحزب الوطني المصري شجع موسى كاظم الحسيني[4] عندما اجتمع به في أثناء زيارة القاهرة على إنشاء حزب وطني فلسطيني يعمل على الاستقلال الكامل لفلسطين، فكانت هذه الدعوة بمثابة الخطوة الاولى لتأسيس قيادة الجمعيات الإسلامية المسيحية في فلسطين (Kayyali, p92) ، فقد تشكلت الجمعيات الإسلامية المسيحية في أوائل عام 1918 وفق قانون الجمعيات العثماني الذي كان ساري

المفعول حينها، وجاءت تسميتها بهذا الاسم لأسباب عدة، أهمها الرد على ادعاء بريطانيا بأن احتلالها لفلسطين "كان لأسباب دينية".وللرد على محاولة شق الصف الوطني بين مسلم ومسيحي لاضعاف المقاومة، وللرد على ما جاء في وعد بلفور بخصوص النص الذي يشترط عدم التأثير على "مصالح الطوائف ألأخرى" (جرار، 1992، ص25) حيث أسست أول فرع لها في مدينة يافا برئاسة راغب أبي السعود الدجاني عام 1918 (الحوت، 1986، ص 80وجرار، 1992، ص25) ، تبعها تأسيس جمعية أخرى في القدس كان على رأس مؤسيسها موسى كاظم الحسينى الذي كان حينها رئيساً لبلدية القدس، ثم تبعها إنشاء فروع أخرى في باقي فلسطين.(جرار، 1992، ص25) .وقد علق الغوري على أسباب تسميتها بهذا الاسم بقوله: أنها كانت رداً على محاولة سلطات الانتداب التفريق بين المسلمين والمسيحيين ومحاولة إيهام المسيحيين بأن سلطات الانتداب حريصة على مصالحهم وصيانة حقوقهم، "فقد اختير هذا الاسم الطائفي المظهر لقيادة الحركة الوطنية، للتدليل على متانة الأخوة وعمق التفاهم والتعاون بين المسلمين والمسيحيين".(الغوري، 1973، ج 1، ص216) .وهكذا فقد تأسست الجمعيات الإسلامية المسيحية لتقود الحركة الوطنية الفلسطينية (محيسن، 2010) لاحقاً خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

ويبدو أن إنشاء الجمعيات الإسلامية المسيحية كان رداً مسبقاً على عدم اعتماد سلطات الانتداب لنظام انتخابي في فلسطين، فقد عمدت سلطات الانتداب إلى ربط قيام نظام انتخابي في فلسطين بمصير إنشاء الوطن القومي اليهودي، فبدأ الصراع بين سلطات الانتداب والقيادات الفلسطينية عندما ربط مصير إجراء أي انتخابات بمصير تنفيذ ما جاء في صك الانتداب.وبما أنه لم يتم إجراء أي انتخابات من قبل السلطات البريطانية لاختيار القيادة الفلسطينية، لجأت الحركة الوطنية بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين إلى اختيار القيادات من ضمن الزعماء الفلسطينين في المدن وكانوا يلقون إجماعا.وكانت غاية سلطات الانتداب من عدم الاعتراف «..بأية مؤسسة سياسية عربية» إفشال»...المؤسسات العربية التي قامت وفرضت نفسها كأمر واقع على تطبيق نظام للانتخابات...».فالتحايل على حرمات الشعب الفلسطيني «تشريعياً وعملياً» تميزت به فترة الانتداب كلهّا، فعندما كان الفلسطينيون يختارون مندوبين لهم وممثلين كانت سلطة الانتداب تطعن بهم بحجة أن هؤلاء الممثلين لم يُنتخبوا «بالمعنى الصحيح للانتخاب» (الحوت، 1986، ص132) .وقد لجأت سلطات الانتداب لاحقاً إلى عدم الاعتراف، بل عزل الوطنيين الفلسطينين الذين لم يوافقوا على سياستها وعينت مكانهم فلسطينيين طغت مصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن.

ومما زاد الأمر سوءاً أن بريطانيا لم تقتصر على عدم الاعتراف بالقيادات الفلسطينية فقط، بل عينت مندوباً سامياً صهيونياً وعينت في معظم المناصب العليا يهوداً أو إنجليزاً متصهينين، وكان على رأسهم وأخطرهم تعيين بنتويش الصهيوني سكرتيراً قضائياً (نصار، 2005، ص330) ، حيث أشرف إشرافاً كاملاً على الشؤون العدلية والقضائية والمحاكم الشرعية وقوانين الدولة، فكان «المُشَرِّع لقوانين الدولة وفتاويها» (جباره، 1998، ص129) وبالتالي فقد عمد إلى تهيئة الأنظمة والقوانين في فلسطين، لأن تستوعب اليهود في فلسطين، وتجعلهم اصحاب القرار، فكانت السنوات الخمس الأولى لحكم صموئيل بمثابة الأوتاد الحديدية للكيان الصهيوني (الحوت، 1986، ص192) .

ومع مرور الوقت تشكلت الحركة الوطنية كما أطلقت على نفسها، من المجلس الإسلامي الأعلى الذي نسبت إليه تسمية المجلسيين مع الجمعيات الاسلامية المسيحية وأصبح زعيمها الحاج أمين الحسيني[5] (فيصل، 2012، ص88) وتشكلت المعارضة من المعارضين لسياسة الحاج أمين والمجلس الإسلامي الأعلى واستمرت هذه التسمية شائعة بين الناس حتى «..منتصف الثلاثينيات ونشوء الاحزاب حيث استبدل (الحزب العربي) بالمجلسيين و (حزب الدفاع) بالمعارضة» (الحوت، 1986، ص176) وهكذا فإن الخلاف بين الحركة الوطنية والمعارضة، كان شبيهاً بالصراع على احقية الزعامة وقيادة العمل الوطني الفلسطيني.

أثر الخلاف الفلسطيني الفلسطيني على المؤتمرات واللجنة التنفيذية:

ذكر عبد الوهاب الكيالي بأن الفترة بين عام 1924 و1928 شهدت خلافاً ونزاعاً بين الفلسطينين على الزعامة وقيادة العمل الوطني، الأمر الذي كان له تأثير كبير على مقاومة الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية (Kayyali, p130) .وقال آخرون إن الوهن والضعف والركود أصاب أداء القيادات الفلسطينية في الفترة الواقعة بين 1923 – 1928 (فيصل، 2012، ص105 ومحيسن، 2010) ومنهم من ذكر بأنها كانت في الفترة بين عام 1922 – 1929، حيث أصيب العمل النضالي الفلسطيني "بالركود والضعف والتراجع والانقسام" (العويسي، اضراب فلسطين، 1992، ص59) فالمؤتمرات التي عقدتها القيادات الفلسطينية بين المؤتمر الأول الذي عقد في القدس بين 27 كانون ثاني و9 شباط 1919 وحتى المؤتمر السابع الذي عقد في مدينة القدس بين –20 27 حزيران عام 1928 لم تشهد تطوراً أو تماسكاً في أداء القيادات الفلسطينية، بل زادت حدّة الانقسام، لذا تميز المؤتمر السابع بأنه قد شارك في إعماله كما ذكر دروزه: "منافقون وسماسرة وباعة أراضٍ وجواسيس" (العويسي، 1992، إضراب فلسطين، ص58) فكان من أضعف

المؤتمرات من ناحية حماسة أعضائه وقوة قراراته وشمولها، ولم تصدر عن المؤتمر أي قرارات تنتقد الحركة الصهيونية، فكانت قراراته تراجعاً واضحاً وميلاً نحو ممالأة الانتداب ومهادنته (العويسي، 1992، إضراب فلسطين، ص59) .وذكر الكيالي أنه قد حضر المؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقد في الفترة الواقعة بين 27 كانون ثاني و10 شباط 1919 (27) عضواً كان منهم 11 عضواً مؤيداً لسياسة بريطانيا، واثنان مؤيدان لسياسة فرنسا و11 عضواً فقط كانوا مؤيدين للحركة الوطنية، وهكذا فقد كان الخلاف كبيراً في المؤتمر الأول بين الداعمين للسياسة البريطانية في فلسطين، وبين مؤيدي الحركة الوطنية (Kayy-ali, pp60- 61) .وقد زاد الأمر سوءاً في المؤتمرات اللاحقة وكان أسوأها المؤتمر السابع الذي انتخب 48 عضواً للجنة التنفيذية لإرضاء الكتل والأحزاب والزعامات المشاركة، الأمر الذي أدى إلى شللها وعدم فاعليتها (فيصل، 2012، ص49) .ولم يختلف الأمر كثيراً في ثلاثينيات القرن العشرين.ففي الوقت الذي كانت تتعرض فيه فلسطين لظروف بالغة الدقة، اتسمت الفترة بين عام 1933 – 1935 التي سبقت الاضراب الكبير باتساع هوة الخلاف بين القيادات الفلسطينية (العويسي، اضراب فلسطين، 1992، ص83) .وقد وصف السكاكيني في رسالة كتبها إلى ابنه بتاريخ 27/ 4/ 1933 حال الفلسطينين والخلافات فيما بينهم بقوله: "حالة البلاد تسير من سيء إلى أسوأ...عرف اليهود والإنجليز أن الأمة مفككة العرى...فاغتنموا الفرصة لتنفيذ سياستهم، وهم جادّون لا تزيدهم الأيام إلا إمعاناً في جدّهم، كما لا تزيدنا الأيام إلا استسلاماً إلى اليأس" (السكاكيني، 1955، ص–250 251) وكتب بتاريخ 22/ 3/ 1933 رسالة أخرى إلى ابنه في أثناء زيارته ليافا واصفاً القيادات الفلسطينية بقوله: " إذا ترك الأمر لهذه الأمة ذهبت البلاد بأسرها من أيدينا... يعقدون الاجتماعات تلو الاجتماعات بدعوى أنهم يريدون دفع الخطر، على حين أن لهم في هذه الاجتماعات مآرب شخصية يحاولون قضاءها.هذا الحزب يقاوم ذلك الحزب، لا لإنقاذ البلاد من الخطر، ولكن لينتزع هذا الحزب الوجاهة والنفوذ من ذلك الحزب...وإذا فكروا في إنقاذ البلاد فليس إلا الاحتجاج، فمثلهم مثل ذلك الشاعر الذي قيل له إن العدو يحاصر المدينة بخيله ورجاله فقال: لأهجونَّهم بقصيدة كأن الهجاء يدفع محذوراً.." (السكاكيني، 1955، ص246) والراجح أن الخلاف الفلسطيني الفلسطيني أحقية الزعامة بين القيادات استمر طيلة فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، ولكنه كان يخبو أحياناً ويشتعل في معظم الأحيان، حيث كان الخلاف واضحاً وجلياً خلال الانتخابات البلدية التي جرت.

استمرت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر السابع في متابعة عملها، على الرغم مما وصفت به من ضعف وفقدان التنظيم ووصف أكثرية أعضائها بالتعاون مع الإنجليز، (العويسي، إضراب فلسطين، 1992، ص65) حيث وصفها أبو الفتح المقدسي في مقالة له

في مجلة العرب الناطقة باسم حزب الاستقلال الذي تأسس في تموز عام 1932 ولم يعمر كثيراً، بقوله: «فهي اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر الفلسطيني العربي...السابع، مرقعة...، ولدت خرساء عمياء، بيد شلاء، وأحسن ما ذكر فيها من الوصف...أنها، قطيع من الماشية البشرية...عدد اعضائها (أربع دزينات) – 48 فقط لا غير، ...تثور اللجنة على خروج الأراضي من يد العرب، وفي اللجنة أُناس باعوا ويبيعون أراضي غزيره لليهود، تنادي اللجنة (بالمقاطعة) ، وفيها من عكف على (المواصلة) » (علوش، 1979، ص89، –94 95)، ولكن اللجنة استمرت رغم ما وصفت به من ضعف، من مواصلة عملها السياسي حتى وفاة رئيسها موسى كاظم الحسيني عام 1934 على أثر المظاهرة التي جرت في يافا عام 1933 (غربية، ص81) .وبسبب الخلافات القوية لم تتفق القيادات الفلسطينية بعد وفاته على اختيار رئيس آخر لها، فأدى ذلك إلى ركود العمل النضالي الفلسطيني «ركوداً يشبه الموت».وقد دعت اللجنة التنفيذية إلى عقد المؤتمر الثامن بتاريخ 2 أيلول 1934، ولكن الأكثرية قررت في اجتماعها بتاريخ 6 آب 1934 عدم عقد المؤتمر الثامن أو الدعوة له (العويسي، إضراب فلسطين، 1992، ص65)، ويبدو أن الأمر يعود سببه إلى الصراع الذي دار اثناء الانتخابات البلدية عام 1934 كما سيأتي لاحقاً.

نشأة بلدية القدس وأسباب تأجيل الانتخابات البلدية في فلسطين حتى عام 1927:

نشأت البلديات في فسطين وهيئات الحكم المحلي في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويعد قانون الولايات العثماني لعام 1856 الأساس في عمليات الإصلاح الإداري العثماني، حيث فتح المجال لتشكيل المجالس المحلية (اشتيه، 2004، ص130 وفلسطينيو 48، 2012) فتم إنشاء أول بلدية في فلسطين عام 1863م في القدس وكانت هذه البلدية ثاني بلدية أنشئت من قبل الدولة العثمانية بعد بلدية استنبول التي أنشئت عام 1858م (أبو بكر، 1996، ص197) ، ومع نهاية الحكم العثماني أصبح عدد البلديات في فلسطين 22 بلدية، هي عكا وحيفا وشفا عمرو وصفد والناصره وطبريا وبيسان وجنين وطولكرم ونابلس ورام الله، والقدس واللد ويافا والرملة وبيت جالا وبيت لحم والخليل وبئر السبع والمجدل وغزه وخان يونس (اشتيه، 2004، ص134) .

تسلمت عائلة الحسيني رئاسة بلدية القدس التي أنشئت عام 1863م سبع مرات[6] حتى تسلمها راغب النشاشيبي[7] سنة 1920 بعد عزل موسى كاظم الحسيني عن رئاستها (الحوت، 1986، ص298) .ففي الفترة الواقعة بين 1863 – 1913 تولى رئاسة بلدية القدس ستة عشر رئيساً هم حسب الأقدمية: عبد الرحمن الدجاني، الخواجا استريادي،

موسى فيض الله العلمي، يوسف ضياء الدين الخالدي، عبد القادر الخليلي، عمر عبد السلام الحسيني، سليم شاكر الحسيني، شحاده فيض الله العلمي، سليم الحسيني، زكريا الدجاني، ياسين الخالدي، محمد يوسف العلمي، سعيد الحسيني، محمد صالح الحسيني، فيض الله العلمي، حسين سليم الحسيني (اشتيه، 2004، ص166) .ولم يكن لعائلة النشاشيبي أي نفوذ إلا في وقت متأخر والشخصية التي اعطت للعائلة مكانة مرموقة سياسياً واجتماعياً كان راغب النشاشيبي الذي «حمل لواء المعارضة ضد الحاج أمين الحسيني والمجلسيين». ولم تكن تتوافر لعائلة النشاشيبي أي موارد اقتصادية كالتي كانت لدى الحسينيين، فكان هذا سبباً رئيساً في اعتمادهم «على الرعاية البريطانية لبسط نفوذهم السياسي» (فيصل، 2012، ص 71–73) .وبالتالي كان التنافس على رئاسة البلدية عندما تحولت القدس إلى بلدية قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين بين عائلة الحسيني والخالدي والعلمي والدجاني في أغلب الأحيان.

بعد وفاة رئيس بلدية القدس حسين الحسيني أوائل عام 1918 عين أخوه موسى كاظم الحسيني رئيساً للبلدية (نصار، 2005، ص289، 291) ، وقام حاكم القدس العسكري ستورز[8] بإعادة تشكيل المجلس البلدي ليكون مكوناً من ستة أعضاء بدلاً من عشرة من أجل تخفيض عدد المسلمين من ستة أعضاء إلى اثنين يكون الرئيس منهما وابقى على العضوين المسيحيين والعضوين اليهوديين (الناصر، 2013، ص4) .استمر موسى كاظم الحسيني في رئاسته للبلدية حتى عزل أو أجبر على الاستقالة[9] من منصبه على أثر خطابه الذي القاه أمام بلدية القدس، كما قال بعضهم، وهاجم فيه الانجليز والصهاينة في المظاهرة الثانية التي كانت في موسم النبي موسى في القدس في نيسان عام 1920 أي بعد شهرين تقريباً من المظاهرة الأولى (الدباغ، 1991، ج 10، القسم الثاني، ص 248 وحمدان، 2008، ص363) التي مر ذكرها.واتهمت سلطات الانتداب موسى كاظم الحسيني بأنه وراء الاضطرابات، وخيرته بين السياسة أو البلدية (الناصر، 2013، ص4) .ظن الحسيني أنه لن يقبل أحد من الفلسطينيين أن يحل مكانه لمواقفه، الوطنية حيث رد على ستورز[10] بقوله: «...إن معلوماتي أكيدة بأنه ما من عربي يجرؤ على أخذ مكاني»، فما كان من الحاكم العسكري إلا أن أظهر له رسالة راغب النشاشيبي بقبوله المنصب.فكانت هذه بمثابة الشرارة الأولى العلنيه التي بدأت من خلالها الخلافات بين الفريقين (المجلسيين والمعارضين) طيلة فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (حمدان، 2008، ص363 والحوت، 1986، ص122) .فقد قبل راغب النشاشيبي المنصب رغم علمه أن موسى كاظم الحسيني أُقيل منه بسبب وطنيته (فيصل، 2012، ص43) فشكل موقف راغب النشاشيبي هذا منحنى جديداً أدى إلى «اشتداد التنافس والتنافر بين الأسرتين» بتحريض من السلطات

البريطانية (الناصر، 2013، ص4) وذكر آخرون أن سبب إقالته أنه رفض الاعتراف باللغة العبرية كلغة رسميه في البلدية، فقد وصف واصف جوهرية في مذكراته أسباب اقالته بقوله: «عندما نشر وعد بلفور المشؤوم بالقدس....خصوصاً المادة الثانية والعشرين من صك الانتداب التي « تنص بكل وضوح تكون اللغات الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية في فلسطين، فقد تأثر المرحوم كاظم باشا...ورفض رفضاً باتاً التوقيع على اللغة العبرية»، حيث كان ذلك في خريف سنة 1920 (نصار، 2005، ص306) وهذا ما أكده الغوري بقوله: «أبى الموافقة على جعل اللغة العبرية لغة رسمية في بلدية القدس» (الغوري، 1973، ج 1، ص80) والراجح أن السببين معا كانا وراء إقالته من رئاسة البلدية.

إثر هذا التعيين طالبت الحركة الوطنية في فلسطين إجراء انتخابات بلدية عامة عام 1921، إلا أن سلطات الانتداب لم توافق، ولم تولِ الأمر أي اهتمام متذرعة بمزاعم باطلة وحجج واهية (الناصر، 2013، ص4) .فطيلة فترة حكم المندوب السامي صموئيل التي استمرت حتى عام 1925 استمر تعيين رؤساء البلديات واختيارهم في فلسطين بحجة عدم وجود «سجلات مناسبه للناخبين» (سمحه، 2011) واستمرت حكومة الانتداب في تعيين رؤساء البلديات وأعضاء المجالس من أشخاص كانت تعتمد عليهم، وممن كانوا يتعاونون معها، ونتيجة لهذه الخطه الإنجليزية كانت «معظم المجالس البلدية المعينة دمى في أيدي السلطات البريطانية، تحركها كيفما تشاء، وتجعل منها ركائز لمقاومة الحركة الوطنية وقواعد لمعارضة مخططاتها» (الغوري، 1973، ج 1، ص88، 92) وهكذا، ورغم مطالبة الفلسطينيين الدائمة بعقد انتخابات بلدية في بداية الحكم المدني لحكومة الانتداب في فلسطين، فإن حكومة الانتداب قامت بتأجيل الانتخابات لأسباب عديدة منها: أن اليهود يريدون عقد الانتخابات، وفق نظام انتخابي جديد، بينما يريد العرب عقدها وفق النظام الانتخابي العثماني، فخشيت حكومة الانتداب من استخدام القانون العثماني، لأنه سيحمي وينشط الحياة السياسية في فلسطين.كما أن حكومة الانتداب خشيت أن يربح ويكسب الوطنيون في هذه الانتخابات وبالتالي ستؤدي إلى خسارة العرب الداعمين والمتعاونين معها.ولأن سلطات الانتداب كانت لا تزال ترى اليهود المسموح لهم بالانتخاب في المدن الرئيسية مثل القدس وحيفا ويافا مازالوا أقلية (Ibrahim، p 85- 88,1994 والغوري، 1973، ج 1، ص88) .فقد خشيت سلطات الانتداب من "...أن تؤدي نتائج الانتخابات إلى انخفاض عدد اليهود الذين كانت تعينهم الحكومة في المجالس البلدية" (الغوري، 1973، ج 1، ص88 والناصر، 2013، ص5) إضافة إلى المتعاونين معها في المدن المختلطة، وبالتالي فإن عقد هذه الانتخابات سيكون في غير صالحهم، وستكون النتيجة في صالح الحركة الوطنية.

الانتخابات البلدية عام 1927 والصراع عليها:

اصدرت حكومة الانتداب عام 1926 مرسوماً أجرى تعديلاً على قانون الانتخابات البلدية العثماني الذي مرَّ ذكره، حيث أعطى التعديل «حاكم اللواء صلاحيات تحديد أعضاء المجالس البلدية» وحدَّد مدة خدمتها بثلاثة أعوام وفق ما ذكرته المواد 3 و 4 و 8 و 20، وكما أعطى المرسوم صلاحيات مطلقة للمندوب السامي من تعيين رئيس المجلس ونوابه وفق ما ذكرت المادة 19 أعطاه صلاحيات «تغيير أو إبطال العديد من الأنظمة الحساسة والمتعلقة بسجل الناخبين، وطريقة إجراء الانتخابات، وكيفية الادلاء بالأصوات، وتثبيت نتائج الناخبين» (سمحه، 2011) .كما زاد المرسوم عدد أعضاء المجلس البلدي في القدس من 6 أعضاء إلى 12 عضواً موزعين على النحو الآتي: 5 مسلمين و 3 مسيحيين و 4 يهود (الدباغ، 1991، ج 10، القسم الثاني، ص202 والناصر، 2013، ص6) .وسمح المرسوم المذكور للذكور فقط الذين أصبحت أعمارهم 25 عاماً أو أكبر بالانتخاب (Ibrahim،1994, p88) كما جاء في القانون العثماني، ولكنه "أتاح– خلافاً للقانون العثماني– حق الانتخاب لدافعي الضرائب حتى إن لم يكونوا من أصحاب الأملاك، بل مستأجرين" ونص على أن يكون الناخب "مواطناً فلسطينياً بدلاً من عثمانياً" وأعطى حكومة الانتداب صلاحيات تعيين عضوين إضافيين (اشتيه، 2004، ص167) .وهكذا فقد حرم المرسوم عدداً كبيراً من العرب حق الانتخابات وفسح المجال لليهود والأجانب من دافعي الضرائب الاشتراك في الانتخابات وأعطاهم حق الانتخاب (الناصر، 2013، ص6) رغم حداثة قدومهم وإقامتهم في فلسطين، فكان المرسوم لصالح الأقلية اليهودية ولم يكن في صالح السكان الفلسطينين الأصليين.لأنه أعطى المهاجرين الجدد والمستأجرين اليهود حق الانتخاب خلافاً للقانون العثماني الذي كان لا يسمح للمستأجرين بالانتخاب، ما زاد عدد الأعضاء اليهود في البلديات المختلطة.

أجّلّت حكومة الانتداب عقد الانتخابات البلدية حتى عام 1927. وكان السبب الرئيس في تغيير موقف حكومة الانتداب وإعلانها إجراء الانتخابات، أمرين، الأول: زيادة حدة الصراع والخلاف وتمزق الصف الفلسطيني، فبعد أن انتهى الفلسطينيون من معركة انتخابات المجلس الاسلامي[11]، أعلنت سلطات الانتداب عزمها على إجراء الانتخابات البلدية «فكانت معركة جديدة حامية مثل سابقتها (انتخابات المجلس الإسلامي) بل أشد منها»، لأن عدد المتنافسين والمرشحين «كان كبيراً جداً يبلغ المئات، وشاملة لجميع المدن، وقد جرت المعركة في نطاق الانقسام الجبهوي المجلسيين والمعارضين، وتكرار ما جرى في المعركة السابقة من مشاهد وأخلاقيات بغيضة وسلوك كريه..(حيث) لعبت..المصالح

السياسية المحلية دوراً كبيراً فيها» (دروزه، 1993، ص598) والثاني: رأت سلطات الانتداب «...أن أعداد اليهود في المدن الرئيسة يافا وحيفا وطبريا وصفد والقدس إزدادت فيها بما يكفي، ليجعل أصواتهم تؤثر في تغيير النتيجة لصالحهم (الغوري، 1973، ج 1، ص89 والنصار، 2013، ص8) فعلى سبيل المثال كان عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين عام 1919 ما يقرب من 1806 مهاجراً وبلغ عام 1920 ما يقرب من 8223 مهاجراً وعام 1924 بلغ 13892 وعام 1925 بلغ 34386، إذ كانت نسبة الذين استوطنوا منهم في القدس 40.7% عام 1922 و30.8% عام 1930 (المدلل، 2007) .وهكذا فقد اصبحت النتيجة محسومة لأن المعارضين مع الحكومة بالاضافة لليهود سيكسبون الانتخابات، فأصدرت سلطات الانتداب تعديلاً على قانون الانتخابات العثماني ليكون في صالح اليهود، وأعلنت إجراء الانتخابات في 20 بلدية في فلسطين (Ibrahim، p88,1994) .

على أثر صدور المرسوم عام 1926م طالب الفلسطينيون من سلطات الانتداب إلغاءه إلا أنها رفضت، فطالبوها بتعديله، وعقد الانتخابات على «أسس طائفية»، أي ينتخب العرب أعضاءهم الذين يمثلونهم في المجلس واليهود كذلك.ما يعني أنه لا يسمح للعرب انتخاب الاعضاء اليهود وكذلك اليهود انتخاب الأعضاء العرب.إلا أن الحكومة رفضت هذا الطلب وأصرت على قيام اليهود والعرب بانتخاب جميع الأعضاء عرباً ويهوداً، كما طالب العرب عقد الانتخابات على اساس المناطق في المدن إلا أن الحكومة رفضت هذا الطلب وأَصرّت على عقدها وفق المرسوم الذي أصدرته (Ibrahim، p88,1994) لأنها كانت تهدف من إجراء الانتخابات إلى تمكين الناخبين اليهود في المدن المختلطة من التحكم بنتائج الانتخابات (الغوري، 1973، ج1، ص89) .فقد جعل المرسوم كل مدينة فلسطينية منطقة انتخابية واحدة ينتخب فيها العرب واليهود أعضاء البلدية جميعهم، ولكنه حدد عدد اليهود والمسيحيين والمسلمين الذين يجب أن يدخلوا المجلس في كل مدينة.وأصرت حكومة الانتداب على إجراء الانتخابات وفق المرسوم الذي أصدرته لاثارة النزاعات والصراعات الداخلية بين الفلسطينيين.فانتخاب العرب واليهود لجميع الاعضاء عرباً ويهوداً سيؤدي إلى تأثير أصوات كل من الفئتين على الأخرى، فلو انتخب العرب المرشحين العرب وكذلك فعل اليهود، لأدى ذلك إلى عدم تأثير أصوات اليهود في اختيار المرشحين العرب، وبخاصة أن اليهود نزلوا في المدن كافة، كما سيأتي لاحقاً، بقائمة واحدة عكس ما فعل العرب.كما أن المرسوم حافظ على المقاعد المخصصة لليهود خوفاً من أن يتحالف العرب وبالتالي يسيطرون على المقاعد المخصصة لهم ويفقد اليهود في هذه الحالة المقاعد التي كانوا يسيطرون عليها أو التي يريدون أن تخصص لهم، وهكذا لم يعط المرسوم فرصة الفوز بالمقاعد لمن يحصل على أكثرية الاصوات.

اصرت حكومة الانتداب على موقفها باجراء الانتخابات في موعدها فلم يرَ الفلسطينيون بدًّا سوى المشاركة في الانتخابات، وفي يوم الانتخاب ظهرت قائمة واحدة لليهود، وأكثر من قائمة للعرب وصل بعضها إلى أربع قوائم في بعض المدن.فعلى سبيل المثال ظهرت قائمتان في القدس، مثلت القائمه الأولى الوطنيين (المجلسيين) وضمت عارف الدجاني، ومتري سلامه، وجمال الحسيني، وإلياس جلاد، ود.حسام أبو السعود، وعبد الرحيم الطبجي، وحسن عويضه، وجورج شبر.والقائمة الثانية ضمت المعارضين للمجلس وهم راغب النشاشيبي، ويعقوب فراج، ونخله الكتن، ومحمد يوسف العلمي، وسعد الدين الخليلي، وزكي نسيبه، وعبد الحليم الطوبجي وفرنسيس بطاطو (Ibrahim، 1994، P89 والغوري، 1973، ج 1، ص90) أما في مدينة يافا فقد ظهرت أربع قوائم للعرب (Ibrahim، 1994، P89) .فقد اهتمت الحركة الوطنية والمعارضة بالانتخابات البلدية في فلسطين بشكل عام وانتخابات البلدية في مدينة القدس بشكل خاص لاعتبارات عدة، أولها كونها عاصمة فلسطين، وثانيا يوجد فيها مقر عائلتي الحسيني (قيادة المجلسيين) والنشاشيبي (قيادة المعارضين) وثالثا: لأن بلدية القدس كانت تشكل منبراً سياسياً (الناصر، 2013، ص8) ورابعاً: لأن رئيس بلدية القدس كان يُعدُّ "...كبير رؤساء البلديات في البلاد"، فهو الذي يتصل بالحكام الانجليز "ورؤساء الدوائر والبعثات القنصلية"، أي أن بلدية القدس أصبحت مؤسسة دبلوماسية (الحوت، 1986، ص299) .

كانت نتيجة الانتخابات في القدس في غير صالح الحركة الوطنية (المجلسيين) حيث فاز أعضاء القائمة اليهودية الموحدة جميعها، كما أعطى اليهود أصواتهم كلها لقائمة المعارضة (قائمة النشاشيبي) وأظهرت النتائج دعم اليهود للمعارضة بشكل جلي، فعلى سبيل المثال كان مجموع أصوات العرب (مسلمين ومسيحيين) الذين سُمح لهم بالانتخاب في القدس 2055 صوتاً موزعه 1281 صوتاً للمسلمين و774 صوتاً للمسيحيين وكانت أصوات اليهود 1218 صوتاً.وقد حصل راغب النشاشيبي على 2083 صوتاً، ما يعني أن النشاشيبي حصل على أصوات أكثر من أصوات المسلمين والمسيحيين مجتمعه (Ibrahim، 1994، PP 91- 90) ، الأمر الذي يؤكد أن أصوات اليهود ذهبت للمعارضة، ما أدى إلى فوز معظم المعارضون في الانتخابات البلدية في القدس.وقد وصف أميل الغوري أحد الذين عاصروا الانتخابات كيف استطاع المعارضون الحصول على غالبية المقاعد في بلدية القدس في الانتخابات بقوله: "..دلت النتائج الرسمية على أن مرشحي الحركة الوطنية نالوا 65% من الأصوات العربية وأن مرشحي المعارضة حصلوا على 35 بالمئه، ومع ذلك فإن ستة أشخاص من المعارضين أصبحوا أعضاء في المجلس البلدي الجديد، مقابل عضوين من الجبهة الوطنية.ويعود السبب في هذه النتيجة إلى تحكم الناخبين اليهود في

نتائج الانتخابات..وصب اليهود أكثرية أصواتهم الساحقة إلى جانب اللائحة اليهودية الموحدة التي ترعاها الجمعية (الحركة) الصهيونية".ولضرب الفلسطينيين بعضهم ببعض، أوعزت الحركة الصهيونية إلى الناخبين اليهود بإعطاء أصواتهم إلى ستة من "...مرشحي المعارضة هم راغب النشاشيبي، ويعقوب فراج، وزكي نسيبه، وسعد الدين الخليلي، ونخله كتن، وفرنسيس بطاطو (3 مسلمين و 3 مسيحيين) فجاءت اصوات اليهود، ترفعهم إلى عضوية مجلس بلدية القدس على الرغم من أنهم حصلوا على 35% من أصوات العرب فقط.." (الغوري، 1973، ج1، ص91) ، حيث كان للحركة الصهيونية دور واضحٌ في زيادة الخلاف وإثارة الفرقه بين الحركة الوطنية والمعارضة بتصويتها لستة فقط من المعارضين، فدعم أصوات اليهود لستة من المعارضين فقط كان هدفه إدخال المجلس ستة من المعارضين ليعطوا المجال لنجاح اثنين من الوطنيين ليكون الأعضاء العرب منقسمين على أنفسهم داخل المجلس، وهذا ما تم، فقد فاز الوطنيون دون دعم من اليهود، اما اليهود فقد فاز منهم كل من حاييم سلامون واسحق بن أخي واسحق الباشا والياهو شماع (الناصر، 2013، ص8) .وقد علق الغوري على ذلك بقوله: هدفت الحركة الصهيونية من ذلك إلى إدخال "... المجلس البلدي مرشحيّن من الوطنيين فيكون العرب منقسمين في داخل المجلس ولم يعط اليهود صوتا واحداً لأي من مرشحي الجبهة الوطنية التي فاز فيها جمال الحسيني وحسام أبو السعود لأنهما نالا أكثرية أصوات العرب" (الغوري، 1973، ج 1، ص91) ، وبالتالي أصبح مجموع الأعضاء الذين أنتخبوا في القدس 12 عضواً منهم 5 من المسلمين و 3 من المسيحيين و 4 يهود.وبما أن اليهود نزلوا في قائمة واحدة مكونة من 4 مرشحين، فقد فازوا بالتزكية[12] لأنه لم يكن لهم منافسون آخرون من اليهود.فقد علقت صحيفة الجامعة العربية على ذلك بقولها: إن دعم اليهود لقائمة المعارضين يقضى بأن يتم اختيار راغب النشاشيبي رئيساً « ويتم اعطاء الحركة الصهيونية امتيازات عدة» منها منحهم نصف المناصب في بلدية القدس ويتم اختيار نائب الرئيس والمسؤول المالي من اليهود، واعتماد اللغة العبرية لغة رسمية، ومعارضة مواقف الحركة الوطنية الخاصة بتأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين (Ibrahim، 1994، P91) .وهذا ما تم فقد عين المندوب السامي بعد الانتخابات راغب النشاشيبي رئيساً للبلدية، وعين نائبين له الأول مسيحي يعقوب فراج والثاني يهودي.وقد علقت صحيفة الجامعة العربية في مقال لها بتاريخ 14 نيسان 1927 تحت عنوان "من هم المساومون" على نتيجة الانتخابات بقولها: عندما فشل المعارضون في دعايتهم ضد الحركة الوطنية، طلبوا من الحركة الصهيونية دعمهم، وقبل رئيسهم راغب النشاشيبي شروط الحركة الصهيونية للحصول على أصواتها (Ibrahim، 1994، P92) .

أما في باقي المدن فقد ذكر إميل الغوري أن أصوات الناخبين اليهود في حيفا ويافا وصفد بلغت أكثر من الربع حيث ادلى اليهود بأصواتهم كلها إلى جانب مرشحي المعارضة، الأمر الذي أدى إلى فوز بعضهم، إلا أن الحركة الوطنية فازت في هذه المدن في معظم المقاعد لأن معظم الاصوات العربية ذهبت إلى الحركة الوطنية، أما في طبريا فلم يفز فيها الوطنيون بأي مقعد لأن أكثرية سكانها من اليهود (الغوري، 1973، ج 1، ص 91–92) .والغريب في هذه الانتخابات انها لم تعط المقاعد المعطاه لليهود والعرب وفق عددهم وإنما أخذت وفق المسوح لهم بالانتخاب فهناك عدة الاف من الفلسطينين لم يكن يسمح لهم بالترشح والانتخاب لأنهم ليسوا من دافعي الضرائب.فقد ذكرت صحيفة الجامعة العربية بتاريخ 9/ 6/ 1927 تحت عنوان: «المعارضون في فلسطين» إن تأثير أصوات اليهود في الانتخابات في كل من حيفا وطبريا والقدس كان كبيراً، فقد أعطى اليهود حزب المعارضة معظم أصوتهم في الانتخابات فأخذوا من اليهود 1250 [13]صوتاً في القدس و 869 صوتا في حيفا و 394 صوتا في يافا، وأضافت الصحيفة، أن دعم حكومة الانتداب للمعارضين سبب شرخاً في العمل النضالي الفلسطيني وكان عائقاً أمام تحقيق أماني الشعب الفلسطيني، وأخذ معظم صلاحيات المجالس البلدية على عكس ما اعطت الحكومة إلى المجالس اليهودية (Ibrahim، 1994، P93) .وقد اشارت الوثائق الموجوده في بلديه نابلس ان سليمان عبدالرزاق طوقان قد عين من قبل حاكم اللواء الشمالي البريطاني رئيسا للبلديه بتاريخ 30/ 1/ 1925 وعين شافع عبدالهادي نائبا له (بلديه نابلس، الوثيقه الاولى والثانية، 1925) وقد ذكر دروزه في مذكراته الصراع في نابلس بين الفريق الأول الذي ضم كلاً من سليمان عبد الرزاق طوقان وأحمد الشكعة وطاهر المصري وعبد الرحيم التميمي وعبد الرحيم النابلسي، والفريق الثاني الذي ضم كل من عادل زعتير وقاسم كمال وصادق العنبتاوي ونديم صلاح بالإضافة إلى توفيق أحمد عرفات الذي فاز لوحدة من الفريق الثاني بالاضافة إلى فوز الأسماء التي ذكرت في القائمة الأولى، وقد كلف سليمان طوقان[14] بالاستمرار في رئاسة البلدية، وهكذا فقد كسب الفريق الاول الانتخابات ولم ينل الفريق الثاني سوى «ربع الاصوات» (دروزه، 1993، ص598) .اما في باقي المدن الفلسطينية التي لا يوجد فيها يهود مثل جنين وطولكرم واللد والخليل وبيت لحم ورام **الله** والمجدل وغزه وبئر السبع وأريحا وعكا والناصرة وشفا عمرو وبيسان، فقد فازت الحركة الوطنية في معظم المقاعد، وهكذا فقد كانت نتائج الانتخابات البلدية في عام 1927 في معظم المدن باستثناء القدس وحيفا ويافا وصفد وطبريا لصالح الحركة الوطنية (الغوري، 1973، ج 1، ص92 و P93 ،1994، Ibrahim) .وقد حافظ المعارضون على رئاسة بلديات عدة بالاضافة للقدس مثل استلام عاصم السعيد رئاسة بلدية يافا والشيخ

مصطفى الخيري رئاسة بلدية الرملة وحسين شكري رئاسة بلدية حيفا وتوفيق الفاهوم رئاسة بلدية الناصره وزكي قدوره رئاسة بلدية صفد (دروزه، 1993، ص 598–599) .واستلم رئاسة ما تبقى من البلديات رؤساء مؤيدون للحركة الوطنية فعلى سبيل المثال استمر عارف عبد الرحمن الحافي في رئاسته لبلدية جنين حيث تسلم رئاستها بين عام 1922 – 1934 واستمر عبد الرحمن الحاج إبراهيم في رئاسته لبلدية طولكرم التي كانت بين عام 1905–1938 واستمر سليمان عبد الرزاق طوقان في رئاسته لبلدية نابلس حيث استمر في رئاستها بين عام 1925–1951 واستلم رئاسة بلدية رام الله موسى خليل بين عام 1927–1932 وأما بلدية بيت لحم فأستلم رئاستها كل من حنا ابراهيم ميلاده بين عام 1925–1928 ونقولا عطا الله شاهين بين عام 1928 – 1938 واستلم رئاسة بلدية الخليل الشيخ مخلص الحموري بين عام 1920–1935 وبلدية غزه استلم رئاستها عمر الصوراني بين عام 1924 – 1930 وبلدية خان يونس تسلم رئاستها سليم حسين الآغا بين عام 1924–1936 (اشتيه، 2004، ص166، 173، 174، 177، 183، 186، 188، 190، 194) ولكن كون القدس عاصمة فلسطين ومركز ثقلها السياسي ويوجد فيها قيادات الوطنيين والمعارضين من آل الحسيني وآل النشاشيبي، شكل انتصار المعارضة فيها ضربة كبيرة للحركة الوطنية في فلسطين رغم انتصارها في معظم المدن الفلسطينية، فاذا أضيف لانتصار المعارضين استلامهم رئاسة عدد من البلديات الرئيسة في فلسطين بالاضافة للقدس، مثل حيفا ويافا وطبريا والرمله والناصره وصفد فإن الانتخابات البلدية كانت لصالح المعارضين، ويبدو أن رئيس بلدية الخليل كان مع الحركة الوطنية في انتخابات عام 1927 ولكنه تحول بعد الانتخابات إلى صف المعارضة وهذا ما ظهر في انتخابات 1934 كما يتضح من الوثائق المتداولة التي سيأتي ذكرها لاحقاً.

الانتخابات البلدية عام 1934 والصراع عليها:

كان من المقرر أن تجري الانتخابات البلدية في فلسطين للمرة الثانية عام 1931 إلا أن سلطات الانتداب لم تقم باجرائها في موعدها لخوفها من فوز الحركة الوطنية، لأن الشعب الفلسطيني كان: «لا يزال حينئذ هائجا ضد الحكومة البريطانية وناقماً عليها نقمه شديدة» لسياستها المؤيده لليهود حيث قامت بسحب الكتاب الابيض عام 1931 [15] ارضاءً لليهود من جهة، ومن جهه أخرى لأن عدد «..اليهود في المدن المشتركه (القدس ويافا وحيفا وصفد وطبريه) لم يكن قد بلغ في عام 1931 الرقم الذي يمكن السيطرة (من خلاله) ...على المجالس البلدية في المدن المختلطة، أو يتيح للحكومة الفرصة لزيادة عدد الاعضاء اليهود فيها» (الغوري، 1973، ج 1، ص199) .وفي عام 1934 وبشكل

مفاجيء أصدر المندوب السامي الرابع واكهوب قراراً باجراء الانتخابات في فلسطين لسببين رئيسين، أولهما: تفتيت الصف الوطني (الحوت، 1996، ص 298–299 والغوري، 1973، ج 1، ص200) فالانتخابات التي جرت عام 1927 سببت شرخاً كبيراً في الصف الوطني بين الحركة الوطنية والمعارضين، فعندما ظهر للحكومة أن الصف الوطني بدأ يتماسك وكثرت الاحتجاجات والمظاهرات ضد سياسة الانتداب، كان لا بد لحكومة الانتداب من اجراء الانتخابات لاشعال الصراع من جديد، فقد وصف دروزه ذلك بقوله: «هال حكومة الانتداب موقف التمرد والتحدي الموجه لها مباشرة بصرامة وقوة في المظاهرات»، فلجأت إلى إجراء الانتخابات لتقوم بضرب «الروح القوية والتضامن العربي القوي» فحكومة الانتداب حققت مآربها بإجراء الانتخابات كما حققته في الانتخابات السابقة، «حيث كانت الانتخابات البلدية فعلا مثار توتر وتهاتر بين الاحزاب المحلية، فازداد الصف العربي الذي لم يكن متماسكاً في الأصل تصدعاً»، وعاد النضال الفلسطيني الذي لمع «...لحظة في ظروف المظاهرات إلى الخفوت والفتور» ويضيف «على كل حال فإن معركة الانتخابات اعادت المهاترات بين المعارضة والمجلسيه إلى شدتها وأدت إلى التصدع في الصفوف العربية، وهذا ما رمت إليه السلطات بهذه المكيدة من دون ريب» (دروزه، 1993، ص 857–858) وقد علق الغوري على ذلك بقوله: «إن قرار الحكومة باجراء الانتخابات البلدية في 1934 يشكل تحدياً (للوطنيين) ، ومناوره خبيثه لتفتيت صفهم وتفكيك وحدتهم...» (الغوري، 1973، ج1، ص200) .وهكذا فقد عمدت سلطات الانتداب إلى إجراء الانتخابات البلدية لتوسيع شقة الخلاف بين الحركة الوطنية برئاسة الحاج أمين والمعارضة برئاسة راغب النشاشيبي (علوش، 1979، ص101) .والسبب الثاني: ازدياد عدد اليهود في فلسطين بسبب زيادة الهجرة، ما أعطى لليهود فرصة أكبر لزيادة أعضائهم في المجالس (الحوت، 1996، ص298 والغوري، ج1، ص200) .فزيادة أعداد اليهود في المدن المختلطة مكنت المعارضين واليهود من السيطرة عليها، ولهذه الغاية منحت الحكومة حق الانتخاب للمهاجرين الجدد من اليهود إلى فلسطين الذين لم يمض على وجودهم فيها أكثر من عام (الناصر، 2013، ص9) .فقد علقت صحيفة فلسطين على الزيادة غير الطبيعة لليهود بقولها: «رغم أن العرب قد زادوا الزيادة الطبيعية فان اليهود قد زادوا ويزدادون زيادة فاحشة، وسبب ذلك المهاجرة الحرة.وهذه الزيادة غير الطبيعية ينظر إليها بتخوف شديد» (صحيفة فلسطين، حول انتخابات بلدية القدس، 18 آب 1934، ص7) .ففي القدس احتسبت احصائيات الانتداب المهاجرين اليهود أو اليهود الذين كانوا يسكنون خارج بلدية القدس مثل سكان بيت فيغات ورمات راحيل وميخور على أنهم من سكان القدس، واستثنت في الوقت نفسه العرب الذين يسكنون في الارياف المحيطين بالقدس

مثل سكان لفتا ودير ياسين والعاملين في مدينة القدس من العرب، كما تلاعبت سلطات الانتداب بحدود المسطح البلدي فيها وتلاعبت بقوائم الناخبين فاستثنت الأحياء العربية منها مثل الطور وسلوان والعيسوية وشعفاط وبيت صفافا (المدلل، 2007) .كما اعدت حكومة الانتداب جداول ناخبين كانت في صالح اليهود فكانت الزيادة في أعداد الناخبين في المدن العربية التي لا يوجد فيها يهود «يزيد 15% على عددهم في انتخابات 1927» وهذه الزيادة طبيعية وتتناسب مع الزيادة الطبيعية لزيادة السكان خلال سبعة أعوام. ولكن الأمر بالنسبة للمدن المختلطة التي يوجد فيها يهود فإن عدد الناخبين العرب ازداد فيها ما يقرب من 15% « أما الناخبون اليهود فقد ارتفع في القدس ويافا وحيفا وصفد بنحو 35% عما كان عليه في 1927 كما ارتفع في طبريه بنحو 50%...» ويعود سبب ذلك إلى أن سلطات الانتداب سمحت للمهاجرين اليهود الجدد في المدن المختلطة بالانتخاب، ما أدى إلى ارتفاع نسبة عدد الناخبين اليهود في هذه المدن، وكذلك زيادة عدد الأعضاء الذين يمثلونهم في هذه المجالس، فعلى سبيل المثال فقد ازداد عدد الأعضاء اليهود في مجلس بلدية القدس من 4 في انتخابات عام 1927 ليصبح عددهم 6 في المجلس البلدي عام 1934 (الغوري، 1973، ج 1، ص201) أي نصف الأعضاء، وقد علقت صحيفة فلسطين على طريقة التزوير التي أدت إلى زيادة أعداد اليهود في حيفا: «الكل يذكر أنه عندما انتخب مائة شخص عند تدوين اسماء المرشحين للتدقيق فيها تبين أن هناك عدداً من اليهود لم يتمكنوا من إثبات جنسيتهم فلو اسقط عدد اشتبه في جنسيتهم الفلسطينية من المجموع لما كان عدد الناخبين اليهود أكثر من الفين[16]...ثم لو رجعنا إلى...إحصاء عام 1931 لسكان حيفا لتبين لنا أن عدد اليهود كان 15923 [17]فهل من المعقول أن ينال الزائرون بظرف ثلاث سنوات الجنسية الفلسطينية؟ » وردت الصحيفة على ادعاء الحكومة بأن هؤلاء المهاجرين الجدد كانوا من دافعي الضرائب كما نص قانون الانتخابات فقالت: «ولكن من الثابت أن كثيراً من اليهود يقطنون في عمارات العرب» وبالتالي فهم لا يدفعون الضريبة لأن الذين يدفعون الضريبه هم اصحاب العمارات من العرب، ولكن «بينهم عدد كبير من الناخبين».بحجة أنهم من دافعي الضرائب (صحيفة فلسطين، اليهود ونيابة رئاسة بلدية حيفا، 2 أيلول 1934، ص7) .وقد حاولت الحركة الوطنية الاعتراض على جداول الناخبين اليهود في المدن المختلطة، فتقدم جمال الحسيني كونه محامياً، بطلب من لجنة الانتخابات لإعطائه «كشفاً بأسماء وعدد المنتخبين اليهود باعتبار أنهم سجلوا بطرق لم تكن قانونية» ليقدم طعناً على الاسماء أمام محكمة العدل العليا، إلا أن لجنة الانتخابات رفضت هذا الطلب علماً أن الاعتراض الذي تقدم به كان خلال المدة القانونية للطعن (صحيفة فلسطين، في انتخابات بلدية القدس، 27 تموز 1934، ص5) .رغم ذلك قبلت الحركة الوطنية التحدي

وقررت خوض الانتخابات لثقتها «...بالفوز في المدن العربية الصرفه...» فأخذوا «يركزون جهودهم...في المدن (المختلطة) المشتركة» (الغوري، 1973، ج1، ص200) فقبلت المشاركة في الانتخابات رغم علمها بتلاعب سلطات الانتداب في عدد اليهود المسموح لهم بالانتخاب في المدن المختلطة.

لم يقتصر الأمر على تلاعب سلطات الانتداب وتزوير قوائم اليهود وأعدادهم الذين سمح لهم بالانتخاب، فقد اصدرت بالإضافة إلى ذلك قانوناً للانتخابات اسمته قانون الانتخابات رقم (1) لسنة 1934، أعطى للمندوب السامي صلاحيات مطلقه أكثر من الصلاحيات التي جاءت في مرسوم عام 1926 الذي مر ذكره ومرسوم عام 1929 الذي سيأتي ذكره لاحقاً، فقد أعطاه صلاحيات مطلقة في «مجال إحداث أو الغاء أو تقسيم بلدية وتحديد تاريخ ومكان الانتخابات والموظفين المشرفين وتحديد شروط الناخبين والأعضاء وتغييرها، وتحديد عدد أعضاء البلدية وزيادته أو تقليصه، وتعيين الرئيس، وأعطاه صلاحيات مطلقه جعلته قادراً على تشكيل البلدية كما يشاء بما يخدم سلطات الانتداب، وبالتالي أفرغ الانتخابات من أية مضامين تمثيلية (سمحه، 2011) فقلص القانون من صلاحيات ونفوذ الرئيس واعطى المندوب السامي الحق في تعيين نائب الرئيس من وقت لأخر كما يرى، وأعطاه الحق في أن يخول نائب رئيس البلدية حق القيام بأعمال رئيس البلدية (الحوت، 1986، ص 300–301) .كما عدل القانون من توزيع أعضاء المجلس البلدي المشكل فعلى سبيل المثال عدل القانون توزيع عدد الاعضاء في بلدية القدس ليشكل من 12 عضواً موزعين على النحو الآتي 4 مسلمين ومسيحيان و6 يهود.كما أعطى المندوب السامي سلطة تعيين عضوين إضافيين زيادة على 12 عضواً المنتخبين لتمثيل الأقليات كما يدعي القانون (الدباغ، 1991، ج 10، القسم الثاني، ص203) ، وحصر القانون «..وظائف وسلطات المجالس البلدية بأعمال صيانة وتنظيم الشوارع والمباني والمجاري العمومية والاسواق وذبح المواشي ومسائل الصحة العامة»، في حين أبقى لسلطات الانتداب سلطة «الاشراف المباشر على العديد من القطاعات العامة الأساسية، كالمعارف والصحة والزراعة والجمعيات التعاونية» (طوقان، 2001، ص4) .فقد وصف كل من يوسف أصاف وأسعد ارحيل في البيان الذي نشروه للناس في دعايتهم الانتخابية في بلدية حيفا مهمَّات البلدية والصلاحيات التي أخذتها سلطات الانتداب من البلدية، بقولهما: بموجب القانون الجديد أصبحت صلاحية المجلس مقيدة ومحصوره، وأصبح دور أعضاء المجلس يكاد ينحصر في كيفية الإنفاق والصرف على المصالح العامة من فتح شوارع كان قد تقرر فتحها بمعرفة لجنة التنظيم، وإصلاح شوارع مفتوحة ومد اقنية ومجار وتلزيم هذه الأعمال بطريقة المناقصة أو بمقاولات مخصوصة وتحسين حالة العمال في مشاريع البلدية وأعمالها

بحيث تتناسب أجورهم مع مستوى المعيشة، وهكذا فقد أصبحت صلاحيات المجلس البلدي تنحصر في تصليح الشوارع وفتح أقنية وفتح شوارع جديدة، وسماع شكاوى الجمهور، والسعي لعرضها على المجلس البلدي (اصاف، 1934، ص3) .

وقد لجأت سلطات الانتداب في هذه المرة إلى إجراء الانتخابات على أساس الدوائر، وليس كما تم في انتخابات عام 1927، فعلى سبيل المثال قسمت القدس إلى 12 دائرة خصص نصفها لليهود والنصف الاخر للعرب (الغوري، 1973، ج 1، ص203) .كما زادت عدد الأعضاء اليهود في البلديات المختلطة الأمر الذي سلب كثيراً من حقوق العرب.فقد علق يوسف جورج فروجي في صحيفة فلسطين على توزيع عدد الأعضاء الذين سيمثلون الطوائف في بلدية القدس تحت عنوان «بلدية القدس: وهضم حق العرب» بقوله: «...فهذا التقسيم..في رأي جميع أهالي البلاد العرب: فيه إجحاف...وفيه كذلك خطر على المدينة المقدسة يهددها بأن بلديتها ستصبح في يوم ما جلها أو كلها بما فيه الرئيس يهودية... لأن بلدية القدس الحالية (قبل إجراء انتخابات عام 1934 في القدس) ليس فيها لليهود إلا أربعة اعضاء بينما للمسلمين خمسه وللمسيحين ثلاثة مع أن عدد المنتخبين كان على وجه التقريب 1600 مسلم و 850 مسيحيا و 1200 [18] يهودياً فزياده عدد الاعضاء اليهود الآن إلى ستة...فيه ما فيه من الغبن والتعمد لهضم الحق العربي...والتمهيد للسيطرة اليهودية على مدينة يقدسها العالمان الاسلامي والمسيحي وفيها مقدساتهما» (فروجي، 1934، ص3) وعلقت فلسطين في عدد آخر تحت عنوان: «اليهود ونيابة رئاسة بلدية حيفا» على توزيع الأعضاء في بلدية حيفا بقولها: «طمع اليهود (إلى) نزول الحكومة.... باعطائهم أربعة مقاعد في المجلس البلدي بدلاً من اثنين فقاموا اليوم يطلبون أن يكون نائب الرئيس في المجلس يهوديا بدلا من عربي وهذا أغرب ما سمعنا من مطالب، فاذا كانوا يدعون أنهم بلغوا 30 ألفا وأن عدد ناخبيهم بلغ 3 الاف وأنهم يدفعون ضرائب البلدية بما يقدر بأحد عشر ألف جنيه فإن في هذه الدعوى مجالا للبحث» (فلسطين، اليهود ونيابة رئاسة بلدية حيفا، 2 أيلول 1934، ص7) .والراجح أن سلطات الانتداب لجأت هذه المرة إلى إجراء الانتخابات على أساس الدوائر لأنها ضمنت فوز اليهود من جهة، كما أن عدد اليهود المسموح لهم بالانتخاب في البلديات المختلطة قد ازداد في هذه المرة ووصل في بعضها مثل القدس إلى ما يقرب من النصف وازداد إلى الضعف في حيفا ما يعني أنهم باتوا يستطيعون اتخاذ القرارات التي يريدون داخل البلديات الجديدة دون الحاجة إلى دعم المعارضة لهم.

كما مر سابقاً، استلم راغب النشاشيبي رئاسة بلدية القدس حتى عام 1934، وعندما أُعلن عن إجراء الانتخابات في عام 1934، أخذت الانتخابات فيها طابعاً سياسياً ومنافسة

شديدة كغيرها من المدن الفلسطينية.فقد» قرر المجلسيون فيها زحزحة راغب النشاشيبي عن كرسي البلدية مهما كلف الأمر» لأن هذا المركز كان مركز قوة لراغب النشاشيبي والمعارضة لمدة 14 عاماً «فأصبحت بلدية القدس معقلاً من معاقل المعارضة في عاصمة فلسطين الدينية والسياسية» ما جعل الحاج امين الحسيني يعمل بكل ثقل لزحزحته عن هذا المعقل، فكما مر سابقاً، كان نفوذ راغب النشاشيبي ينبع في الأساس من صلاحياته كرئيس لبلدية القدس «...نظراً لوجود الجاليات الأجنبية والقنصليات» فيها «وأصبح رئيسها بمثابة كبير رؤساء البلديات في البلاد» وأصبح يتصل بالحكام وأصبحت بلدية القدس مؤسسة دبلوماسية.الأمر الذي جعل المفتي يعطي جهداً واهتماماً كبيراً لإزاحته عن هذا المنصب (الناصر، 2013، ص10) .فقد عمدت الحركة الوطنية وعلى رأسها الحاج أمين الحسيني إلى إزاحة النشاشيبي عن منصب رئاسة البلدية لأنه شكل منها قلعة لجبهة المعارضة، فقد وصف الغوري ذلك بقوله: كوِّن النشاشيبي من بلدية القدس قلعة «وحصناً، ما انفك يعرقل جهود الوطنيين ويحبط العديد مما كانوا يضعونه من برامج ويرسمونه من مخططات...واقتنع الوطنيون بأن ابعاد راغب النشاشيبي عن الرئاسة...يزيل أكبر عقبة في وجه الحركة الوطنية...» (الغوري، 1973، ج 1، ص202) .وهذا ما أكده دروزه بوصفه تصميم الحاج أمين الحسيني على إزاحة النشاشيبي عن رئاسة البلدية بقوله: «صمم الحاج أمين على زحزحة راغب عن رئاسة بلدية القدس مهما كلف الأمر» (دروزه، 1993، ص857) .وقبل إجراء الانتخابات رشح الوطنيون عدداً من المنافسين لراغب النشاشيبي كان منهم جمال الحسيني، وفخري الحسيني، وموسى العلمي، والدكتور حسين فخري الخالدي، وعارف العارف لاختيار أحدهم لمنافسة النشاشيبي، فاستقر الرأي على اختيار الدكتور حسين الخالدي الذي كان يعمل رئيسا للاطباء في القدس (الحوت، 1986، ص299) ، وكان سبب اختيار الخالدي من قبل الحركة الوطنية والحاج أمين، يعود إلى سببين رئيسيين أولها: «أراد الحاج أمين أن يحتل هذا المعقل ليحرم المعارضة منه وليسجل لنفسه وللحركة السياسية التي يقودها نصراً سياسياً» فلجأ «إلى شق جبهة المعارضة، فاستمال الدكتور حسين فخري الخالدي، وبالتالي عائلة الخالدي إلى صفه، ورشحه إلى رئاسة البلدية» وقد بذل الحاج أمين وأنصاره جهدهم من أجل فوزه (علوش، 1979، ص 101–102) .وقد وصف دروزه ذلك بقوله: عمد الحاج أمين إلى «...شق جبهة المعارضة، حيث فاوض الأسرة الخالدية على التحالف معه وترشيح احد أركانها الدكتور حسين لهذه الرئاسة، وقد قبل الخالديون العرض، رغم أنهم كانوا من أركان جبهة المعارضة، ومنهم من كان من أشد معارضي الحاج أمين ومناوئيه ومجرحيه..» ما نتج عنه تأليف «جبهة انتخابية قويه في القدس..كان الحاج أمين قائدها الذي واصل الليل بالنهار واتخذ كل

الاسباب الكفيلة بالانتصار» (دروزه، 1993، ص857) والسبب الثاني: يعود إلى وقوفه في ثورة 1929 إلى جانب الحركة الوطنية حيث تصدى رغم وظيفته الرسمية لسطات الانتداب ومؤامرات اليهود، حيث شكل لجنة طبية لنبش قبور اليهود في الخليل وفحص ادعاء اليهود بخصوص التمثيل بالقتلى اليهود من قبل العرب، وقد اصدرت اللجنة الطبية لاحقا بيانا رسميا نفت فيه الادعاء، وقد رشح الخالدي نفسه رغم المخاطرة في استقالته من منصبه وبخاصة أن نجاحه في الانتخابات كان غير مؤكد (الغوري، 1973، ج1، ص202) فوقع الاختيار على الخالدي للاسباب التي ذكرت، وهكذا فقد كان ترشيحه ضربة للمعارضين كون الخالدي كان أحدهم.وترشح مع الخالدي من الوطنيين كل من سعد الدين الخليلي ونخله كتن وإبراهيم درويش وصبحي عبد الله الدجاني وتوفيق فراج وترشح من المعارضة كل من راغب النشاشيبي ويعقوب فراج وزكي نسيبه وانسطاس حنانيا وحسام ابو السعود وحسن صدقي الدجاني (الغوري، 1973، ج 1، ص 202–203) ويبدو أن الامر لم يقتصر على الخالدي وعائلته، فقد اشارت الدراسة أن كلاً من نخله كتن وسعد الدين الخليلي خاضا انتخابات عام 1927م، وهم في صف المعارضة، ولكنهما خاضا انتخابات عام 1934م، وهم في صف الحركة الوطنية، وذلك يرجح أنه قد تم التفاوض معهما كذلك لخوض الانتخابات مع الحركة الوطنية كما حدث مع الخالدي.

كون الانتخابات في هذه المرة قسمت المدن إلى دوائر، فقد قسمت القدس كما مر سابقا إلى 12 دائرة كان منها 6 مخصصه للعرب و6 مخصصة لليهود.وبما أن الدوائر اليهودية كانت مخصصة لليهود فقط وكانت خالية من الناخبين العرب، فقد وجد في الدوائر العربية يهود (الغوري، 1973، ج1، ص203) .وقد فاز المرشحون اليهود في الدوائر السته المخصصة لهم بما يشبه التزكية[19]، ولكن «المعركة الانتخابية اقتصرت على الدوائر العربية فحسب».فأوعزت القيادة اليهودية للناخبين «اليهود في الدوائر المخصصة للعرب بالادلاء بأصواتهم إلى جانب مرشحي المعارضة» (الغوري، 1973، ج1، ص203) فأعداد الذين كان يسمح لهم بالانتخاب في القدس توضح أن اصوات الذين كان يحق لهم الانتخاب من اليهود قد بلغ 4392 والمسلمين 2825 والمسيحين 1586 وقسمت الدوائر بين العرب واليهود على النحو الآتي: المنطقة الأولى خصصت للمسلمين، وكان عدد الناخبين فيها 728 منهم 563 مسلماً.والمنطقة الثانية خصصت للمسلمين وكان عدد الناخبين فيها 663 شخصا منهم 420 مسلماً، والمنطقة الثالثة خصصت للمسيحيين وكان عدد الناخبين فيها 736 منهم 454 مسيحيا والمنطقة الرابعة خصصت للمسلمين وكان عدد الناخبين فيها 725 منهم 470 مسلماً والمنطقة الخامسة خصصت للمسلمين وكان عدد الناخبين فيها 725 كلهم مسلمون والمنطقة السادسه خصصت للمسيحيين وكان عدد

الناخبين فيها 720 منهم 692 مسيحياً والمنطقة السابعة خصصت لليهود، وكان عدد الناخبين فيها 787 كلهم يهود والمنطقة الثامنة خصصت لليهود، وكان عدد الناخبين فيها 689 كلهم يهودا والمنطقة التاسعة خصصت لليهود، وكان عدد الناخبين فيها 776 منهم 745 يهودياً والمنطقة العاشرة خصصت لليهود وكان عدد الناخبين فيها 729 منهم 716 يهودياً والمنطقة الحادية عشرة خصصت لليهود وكان عدد الناخبين فيها 778 منهم 623 يهوديا والمنطقة الثانية عشرة خصصت لليهود وكان عدد الناخبين فيها 631 منهم 604 يهودياُ (فلسطين، تقسيم القدس إلى مناطق انتخابية، 14 آب 1934، ص2) .

جرت الانتخابات في أجواء مشحونة كأنها معركة كما وصفها الغوري بقوله: كانت معركة «عنيفة...بين مرشحي الوطنين وبين مرشحي معارضي الحركة الوطنية والمجلس الإسلامي الأعلى» حيث وقفت الحكومة واليهود ضد مرشحي الحركة الوطنية، وقد كانت المعركة عنيفة جداً في المدن المختلطة التي يوجد فيها يهود، لأن اليهود قرروا الإدلاء بأصواتهم لصالح المعارضين (الغوري، 1973، ج 1، ص201) ، ففي القدس كانت النتيجة لصالح فوز الدكتور الخالدي وحصوله على 151 صوتا أعلى من أصوات النشاشيبي وفاز معه من الحركة الوطنية، كل من سعد الدين الخليلي وإبراهيم درويش وفاز من مرشحي المعارضة كل من يعقوب فراج وانسطاس حنانيا لحصولهما على جميع أصوات اليهود في دائرتيهما (الغوري، 1973، ج 1، ص203) لأن نسبة اليهود في دائرتيهما كانت تشكل 25% من أصوات الناخبين وفي إحدى الدوائر المخصصة للعرب تساوت اصوات ممثلي الحركة الوطنية صبحي عبد الله الدجاني مع اصوات مرشح المعارضة حسن صدقي الدجاني وقد أجريت القرعة بين المرشحينْ «فجات نتيجتها لصالح حسن صدقي الدجاني» مرشح المعارضة (الغوري، 1973، ج 1، ص204) .وحاول النشاشيبي الطعن في الانتخابات ولكن حكماً قضائياً صدر في 16 كانون ثاني 1935، أعلن فيه فوز الخالدي في الانتخابات (الحوت، 1986، ص 299–300) .وهكذا فقد «انتصر الحاج أمين فعلاً، وتوسد الدكتور حسين رئاسة البلدية...» (دروزه، 1993، ص857) .

قوض الوطنيون جراء فوز الدكتور الخالدي في معركة الانتخابات في القدس بعد سيطرتهم على رئاسة البلدية كثيراً من المؤامرات التي كانت تهدد الحركة الوطنية من خلال البلدية ومهدت الطريق «للدور الجدي الذي قام به الوطنيون عام 1936» عند مقاومتهم الانتداب البريطاني وسياسته الاستعمارية في فلسطين (الغوري، 1973، ج 1، ص204) ، وبعد صدور قرار الحكم عين المندوب السامي حسين الخالدي رئيساً وعين دانيال اوستير ويعقوب فراج نائبين له.(الحوت، 1986، ص300) وعندما أصبح حسين الخالدي رئيساً للبلدية أخرج بلدية القدس، من دائرة الصراع السياسي، وبالتالي فقد أنهت نتائج

الانتخابات البلدية في القدس دور المعارضة ككيان سياسي، لأن رئيس البلدية كان سابقاً رئيس المعارضة وكان يعطيه مركزه عندما كان رئيساً للبلدية ثقلاً سياسياً، فكان يعدُّ قطباً رئيساً وقائداً بالنسبة لرؤساء البلديات الأخرى المؤيدين لسياسته، ففشله في الانتخابات انتزع منه صفة القيادية.وبعد هزيمة المعارضة اصبحت حكومة الانتداب لا تعتبر منصب رئيس بلدية القدس منصباً مهماً.كما أن عدم انتماء رئيس البلدية الجديد إلى أي حزب، قلل من أهمية رئاسة البلدية (الحوت، 1986، ص301) .وبالتالي خرجت بلدية القدس من دائرة الاستقطاب السياسي والصراع، وشكلت نتيجة الانتخابات ضربة قويه انهت نفوذ المعارضة ككيان سياسي معارض للحركة الوطنية في القدس وباقي المدن تدريجياً.

توقعات واكهوب في باقي المدن الفلسطينية لم تنجح، لأن نتائج الانتخابات اسفرت عن فوز القوائم الوطنية في الانتخابات بأكثرية المقاعد في جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل وغزه إلا أن المندوب السامي وفق الصلاحيات التي منحها له قانون الانتخاب عين جميع رووٴساء هذه البلديات من المعارضين، أما في المدن التي لم يفز فيها المعارضون بأي مقعد وفاز بها الوطنيون، اضطر المندوب السامي إلى تعيين الرؤساء من الوطنيين في عكا، اللد، الرمله، المجدل، طولكرم، بيسان، اريحا، الفالوجة، وبئر السبع، وكانت طبريا هي المدينة الوحيدة التي فازت فيها المعارضة لأن اصوات اليهود كانت تشكل فيها 60% من أصوات الناخبين (الغوري، 1973، ج 1، ص201 والحوت، 1986، ص299) .

ووفقاً للترتيبات فقد تقرر عقد، انتخابات بلدية حيفا بتاريخ 16 آب 1934 حيث ترشح لعضوية البلدية كل من إبراهيم صهيون ويوسف اصاف وحداد سويدان وجميل أبيض وحنا عصفور وشحاده شلح وإبراهيم الخليل وعبد الرحمن الحاج ومخائيل توما واسعد ارحيل وحسن شكري ورشيد الحاج إبراهيم والحاج طاهر بك قرمان ومصباح شقيفي وترشح من اليهود كل من بنحاس ماركولين ويوسف شتين وشبتاي ليفي ودافيد كوهين، وقد فاز المرشحون اليهود بالتزكيه؛ لأنه لم ينزل أمامهم منافسون كما حدث ذلك مع بدري العايدي من المسلمين، لأنه لم ينزل أمامه مرشحون في دائرته العربية (صحيفة فلسطين، الترشح لعضوية بلدية حيفا، 7 آب 1934، ص4) ، ونتيجة للمساعي التي بذلها جمال الحسيني وأمين عبد الهادي ونبيه العظمة في تقريب وجهات النظر بين المرشحين المسلمين، اتفق في نهاية المساعي على تنازل كل من طاهر بك قرمان ومصباح الشقيفي وإبراهيم الخليل فخرج بالتزكية كل من حسن شكري وعبد الرحمن الحاج ورشيد الحاج إبراهيم بالإضافة إلى بدري العايدي، وهكذا فقد نجح المرشحون المسلمون الأربعة بالتزكية (فلسطين، تضحيات شريفه في انتخابات البلدية، 12 آب 1934 ص7) .أما

بالنسبة للمرشحين المسيحيين فلم تنجح الجهود التي بذلها توفيق سعادة رئيس البلدية ورشيد الحاج إبراهيم وغيرهم لإخراجهم بالتزكية أسوة بما حصل مع المسلمين واليهود (فلسطين، المرشحون المسيحيون لبلدية حيفا، 12 آب 1934، ص7) وجرت الانتخابات في حيفا بين المرشحين المسيحين في 16 آب 1934 (فلسطين، اليوم تجرى الانتخابات في حيفا، 16 آب 1934، ص5 وانتخاب مجلس بلدية حيفا، 7 آب 1934، ص5) وبعد انتهاء فرز الاصوات بين المرشحين المسيحيين كانت النتيجة فوز إبراهيم صهيون بحصوله 435 صوتا في المنطقه الثانية المخصصة للمسيحيين وفوز كل من شحاده شلح بحصوله على 499 صوتاً وحنا عصفور بحصوله على 425 صوتا في المنطقة الثالثة المخصصة للمسيحيين بفارق يزيد قليلاً عن مائة صوت عن المرشحين الآخرين، وفاز ميخائيل توما بحصوله على 352 صوتاً في المنطقة الخامسة المخصصة للمسيحيين (فلسطين، نتيجة الانتخابات البلدية في حيفا، 17 آب 1934، ص5) وقد أدلى اليهود في المنطقة الثالثة باصواتهم لصلاح جميل أبيض وشحاده شلح علماً أن اصوات اليهود في هذه المنطقة تراوحت بين 200–250 صوتاً (فلسطين، انتهاء الانتخابات البلدية بحيفا 17 آب 1934، ص5) وبعد إعلان النتائج تم اختيار حسن شكري رئيساً للبلدية (فلسطين، كلمة شكر، 12 آب 1934، ص7) ويبدو أن تدخل كل من جمال الحسيني وأمين عبد الهادي ونبيه العظمه ساعد في إنجاح عدد أكبر من الوطنيين إلا أن المندوب السامي اختار شخصية كانت معروفه للانتداب بخلافها مع الحركة الوطنية لرئاسة البلدية.

أما في الناصره، فقد جرت الانتخابات في 28 تموز، وأدت إلى فوز كل من قسطندي معمر وسليم بشاره وأمين خوري وتوفيق الفاهوم ونجيب البنا وشريف الزغبي وأحمد كامل الضاهر (صحيفة فلسطين، نتيجة الانتخابات البلدية بالناصره، 29 تموز 1934، ص5) وتسلم الأعضاء الجدد يوم 23 آب 1934 مهمَّاتهم، وعُيِّنن سليم أفندي بشاره رئيسا للبلدية (صحيفة فلسطين، رسالة الناصره، 23 آب 1934، ص8 وصحيفة فلسطين، دور التسليم في بلدية الناصره، 26 آب 1934، ص10) لأنه كان موالياً للمعارضة، أما في غزة فقد جرت الانتخابات البلدية فيها بتاريخ 26 حزيران 1934 وأجريت في يافا والرملة والخليل في الشهر نفسه (صحيفة فلسطين، بلدية غزه وتثبيت اعضائها، 28 تموز 1934، ص3) واختار المندوب السامي بتاريخ 9 آب 1934 فهمي الحسيني رئيساً لبلدية غزه من بين الناجحين في الانتخابات واختار عادل الشوا نائباً للرئيس (صحيفة فلسطين، رئيس ونائب رئيس بلدية غزه، 10 آب 1934، ص5) ، حيث كان قد تم تعيين الحسيني رئيساً للبلدية عام 1930 من قبل الحاكم العسكري (اشتيه، 2004، ص190) وقد عُيِّن مخلص أفندي الحموري رئيساً لبلدية الخليل والشيخ عبد العظيم أفندي الخطيب وكيلاً له وعُيِّن

الشيخ مصطفى أفندي الخيري رئيساً لبلدية الرمله، (صحيفة فلسطين، بلدية الخليل وبلدية الرمله، 27 تموز 1934 ص5) وقد أعلن المندوب السامي فوز كل من عيسى أبو الجبين ودرويش ابو العافية وعاصم السعيد وعبد الله متري وسليمان أبو غزاله من العرب في انتخابات بلدية يافا (فلسطين، بلدية يافا، 18 آب 1934، ص7) واستمر عاصم السعيد في رئاسة البلدية (دروزه، 1991، ص598) وعقدت الانتخابات في جنين بتاريخ 8 آب 1934 وترشح للبلدية كل من علي الجرباوي وتوفيق منصور وفهمي عبوشي وفؤاد عبد الهادي وعبد الرحمن عواد ومحمد أبو سخى[20] وأنيس نصار وعارف عبد الرحمن وعلي السعد لاختيار 6 أعضاء في المجلس البلدي منهم (صحيفة فلسطين، الانتخابات البلدية في جنين، 5 آب 1934، ص7) ، فاز فيها كل من فهمي عبوشي وعبد الرحمن عواد وفؤاد عبد الهادي وعلى الجرباوي ومحمود ابو سخى وانيس نصار [21] وعارف عبد الرحمن (صحيفة فلسطين، نتيجة الانتخابات البلدية بجنين، 9 آب 1934، ص5) واختير فهمي عبوشي رئيسا للبلدية (اشتيه، 2004، ص173) أما في طولكرم فقد جرت الانتخابات البلدية بتاريخ 12 آب 1934 وفاز فيها كل من «عبد الرحمن الحاج إبراهيم رئيس البلدية السابق وهاشم الجيوسي وعبد الرحيم حنون، والحاج نمر عبد القادر، وخليل جلاد، ومحمود الحاج قاسم» (فلسطين، نتيجة انتخابات بلدية طولكرم، 14 آب 1934، ص5) واختير عبد الرحيم الحاج ابراهيم رئيسا للبلدية علماً أنه استلم رئاسة البلدية بين عام 1905–1938 (اشتيه، 2004، ص174) وفاز في انتخابات اللد من العرب كل من احمد سيف الدين الحسيني والحاج على الكرزون وسعيد العلمي وسعيد الهنيدي ومحمد علي كيالي وسليم يوسف المنير (فلسطين، بلدية اللد، 18 آب 1934، ص7) أما في صفد فقد أجريت الانتخابات وفاز فيها من العرب بعد معركة حامية الوطيس كل من صلاح الدين قدوره ومحمد حجازي وخليل يوسف رستم وزكي قدوره (صحيفة فلسطين، نتيجة الانتخابات البلدية في صفد، 27 تموز 1934، ص5) واستمر زكي قدوره في رئاسة البلدية، (دروزه، 1993، ص599) وفي نابلس «فازت القائمه القديمه بالتزكيه برئاسة سليمان عبد الرازق طوقان» (دروزه، 1993، ص858) وعين سليمان بك عبد الرزاق رئيساً للمجلس وعين الحاج عبد الرحيم افندي النابلسي نائباً له (فلسطين، عوده رئيس بلدية نابلس، 30 آب 1934، ص5) وهكذا، رغم قدرة الحركة الوطنية على الفوز بأغلب المقاعد المخصصة للعرب في هذه الانتخابات ورغم قدرتها على إزاحة النشاشيبي قائد المعارضة عن رئاسة بلدية القدس، فإن المندوب السامي بموجب القانون والمراسيم التي أصدرتها سلطات الانتداب بما يخص الانتخابات، عين رؤساء البلديات ونوابهم من المعارضين.فقد اختار المندوب السامي في المدن المختلطة والمدن التي فاز فيها بعض المعارضين رؤساء

البلديات منهم، فاستمر الذين اختيروا في انتخابات عام 1927 في رئاسة البلديات، ويبدو أن الحركة الوطنية اعتبرت عزل النشاشيبي عن رئاسة البلدية نصراً لأنه كان يشكل قيادة المعارضة ضد المجلسيين، وكأن المعركة الانتخابية كانت محصورة في إزاحة النشاشيبي عن منصبه.

تكبيل المجالس العربية وسياسة الكيل بمكيالين:

أصدرت سلطان الانتداب قانوناً ومراسيم للانتخابت كبلت بموجبها البلديات العربية، وأخذت منها معظم الصلاحيات فالمرسومين اللذين صدرا عام 1926 وعام 1929 أجريا تعديلاً على قانون الانتخابات العثماني الذي مر ذكره، بإعطائهما صلاحيات وسلطة كاملة للمندوب السامي على البلديات العربية المنتخبة، فقد جعلا بموجبهما القرارات التي تصدرها المجالس البلدية بدون قيمة وجعلتها مكبلة، لأنهما أعطياه سلطة إلغاء القرارات التي تصدرها البلديات العربية أو تعديله وبالتالي تستطيع الحكومة من خلالهما تنفيذ القرارات التي تريد.كما أعطيا لحكومة الانتداب صلاحيات عزل أي عضو مجلس بلدي أو استبداله بقرار من المحكمة بأعضاء جدد معينين وغير منتخبين من الشعب.وجعل الاعضاء لملمنتخبين من الشعب تحت مراقبة شخص معين قد لا يكون مؤهلاً لهذه المسؤولية (Ibra-him، 1994، P94- P95) .وقد تم التطرق سابقاً للمرسوم الذي صدر عام 1926م أما مرسوم عام 1929م الخاص بالسلطات المحلية، فقد علقت صحيفة فلسطين عليه في افتتاحيتها تحت عنوان: "خطوة في سبيل الحكم الذاتي: ولكنها إلى الوراء" بقولها: فقد طالعنا مرسوم السلطات المحلية لسنة 1929 "..فاذا به يندرج في نزع السلطة من أيدي المجالس البلدية إلى أن يصل في الفقرة (ب) من المادة السادسة إلى القول بأن للمندوب السامي الحق، لا في إلغاء أي أمر أو قرار تصدره هذه المجالس فحسب، ولكن أيضا في استبدال الأمر أو القرار المعلن وإبطاله بآخر"، يكون له نفس المفعول وكأنه صدر عن السلطة المحلية نفسها، كما خول "...المندوب السامي حق عزل رؤساء البلديات وأعضائها..." وبالتالي جعل "..جميع السلطات المحلية جليلها وحقيرها في يد الحكومة لتستبقي لنفسها منها ما تشاء وتعزل منها ما تشاء".(صحيفة فلسطين، حول قانون "السلطات المحلية"، 29 آذار 1929، ص1) وأعطى المرسوم كذلك حكومة الانتداب صلاحيات إلغاء أي اتفاقيات عقدتها البلديات العربية مع أي شركة.كما سلب القانون من الأعضاء المنتخبين جميع السلطات. وأعطى المرسوم حكومة الانتداب إمكانية معاقبة جميع البلديات العربية إذا وقعت بلدية واحدة بأي خطأ (Ibrahim، 1994، P97- P96) .

كان هدف حكومة الانتداب من تقييد المجالس البلدية المنتخبة بالمراسيم التي

أصدرتها كما قالت صحيفة فلسطين «اظهار الوطنيين الذين وثق بهم الشعب فانتخبهم في مظهر العاجز عن إدارة أبسط الشؤون العامة..» (فلسطين، سوء نية الحكومة، 4 كانون ثاني 1929، ص1) ، فقد هدفت سلطات الانتداب من إصدار هذينْ المرسومين إلى تكبيل البلديات العربية، فأقدمت بعد انتخابات عام 1927 للسيطرة الكاملة على الميزانية السنوية للبلديات العربية، ففي البداية بعد انتخابات عام 1927 كان موظف الحكومة يصادق على ميزانية البلديات، ولكنها فيما بعد أخذت تطَّلع على جميع الأمور الدقيقة في الميزانية، وبعد ذلك أخذت ترفض الميزانيات حتى بعد موافقتها المبدئية عليها.كما أخذت من البلديات صلاحيات كثيرة أخرى مثل الصحة والتعليم والكهرباء وألحقتها جميعها بحكومة الانتداب، ولم تقدم حكومة الانتداب أي مساعدة للبلديات العربية.فقد وصفت صحيفة فلسطين موقف سلطة الانتداب هذا من البلديات العربية في مقاله لها بتاريخ 4/ 6/ 1929 تحت عنوان «سوء نية الحكومة» بقولها: شلت الحكومة البلديات العربية وبعد ذلك جعلتها غير قادرة على الحركة أو العمل وأخذت جميع صلاحياتها (فلسطين، سوء نيه الحكومة، 4 كانون 1929، ص1) .وفي عام 1934 اصدرت سلطات الانتداب قانوناً للبلديات، أصبح فيما بعد المرجع الوحيد المعتمد، حيث كبَّل القانون صلاحيات البلديات ونشاطاتها، فمنح سلطات الانتداب ممثلة «...بالمندوب السامي وحاكم اللواء والقائم مقام، صلاحيات واسعة شملت مختلف الجوانب التنظيمية والتنفيذية لعمل البلديات... حيث لم يتبقَّ للبلديات سوى تنفيذ الخدمات الأساسية للسكان» (فلسطينيون 48، 2012) «وتنفيذ عدد محدود من الخدمات» (اشتيه، 2004، ص14) .وأعطى القانون كذلك سلطات الانتداب سلطة «الرقابة على أموال البلديات وسياستها المحلية» وأصبح القرار المالي خاضعاً لمصادقة السلطة الحاكمة (الناصر، 2013، ص9) .ومنح القانون حق الاقتراع للمستأجرين ما أدى إلى ازدياد اصحاب حق الاقتراع من اليهود (اشتيه، 2004، ص167) ويبدو بأن القانون الذي صدر عام 1934 ادخل فيه جميع التعديلات التي صدرت في المرسومين السابقين.

استخدمت سلطات الانتداب هذا القانون فيما بعد لازاحة حسين الخالدي عن رئاسة البلدية.فعند تشكيل المجلس البلدي في القدس بعد انتخابات عام 1934، عين دانيال اوستير اليهودي نائباً أول لرئيس البلدية وكان يتمتع بمكانة خاصة بناءً على اتفاق بين المندوب السامي وحسين الخالدي فكانت «هذه المكانة مصدراً للحساسية والخلافات العديدة بين الرئيس العربي ونائبه اليهودي» زادت في عام 1936 عندما أصبح الخالدي عضواً في اللجنة العربية العليا.وعندما خرج حسين الخالدي في إجازه في شهر آب 1936 نقل المندوب السامي صلاحياته إلى نائبه اليهودي اوستير وعندما عاد من إجازته ابعدته

سلطات الانتداب إلى جزيره سيشل في المحيط الهادي في 1 تشرين ثاني عام 1937، لكونه عضوا في اللجنة العربية العليا.(الناصر، 2013، ص 11–12) .واستمر اوستير يعمل قائماً بأعمال رئيس البلدية حتى آب 1938 (اشتيه، 2004، ص167) .

ولم يقتصر الأمر على إصدار القوانين فقط، بل هدفت سلطات الانتداب من إجراء الانتخابات عام 1927 إلى استبدال رؤساء البلديات وأعضائها المعينين إلى منتخبين، لأنها كانت تظن أن الجبهة المعارضة للحركة الوطنية المؤيدة لسياسة الانتداب، ستفوز بالانتخابات حيث كان هناك اعتقاد لدى الانجليز بأن «ازدياد عدد اليهود المهاجرين» إلى فلسطين «وتصاعد نفوذهم عن طريق المال وغيره من الوسائل والنشاط الذي كان يمارسه المعارضون المعروفون بميلهم للإنجليز وتعاونهم معهم، «في الدعاية واكتساب المزيد من الانصار والمؤيدين...» ولأن نتائج الانتخابات كانت مفاجئة للإنجليز «راحت سلطات الانتداب تعمل على عرقلة أعمال هذه المجالس البلدية وإثارة المشكلات في وجهها...كتحريض المكلفين بالتلكؤ» عن دفع الرسوم والضرائب للبلدية، «واشاعة الترهات والاباطيل ضدها، وحرمانها من القروض الحكومية، وتعرضها لتدخل جائر مستمر في شؤونها عن طريق حكام الألوية (البريطانيين) ، وساهم المعارضون وسائر أنصار الحكومة من العرب في عملية عرقلة أعمال المجالس البلدية وإقامة العقبات في وجه مشاريعها ومخططاتها.وعلى الرغم من فوز المرشحين الوطنيين في معظم المجالس البلدية فان الحكومة عينت رؤساء معظم البلديات من رجال جبهة المعارضة» (الغوري، 1973، ج 1، ص 92–93) .لإفشال البلديات العربية وإصابتها بالشلل، فقد أظهر أداء المجالس البلدية العربية حالة الضعف والوهن الذي نتج عن كون أعضائها ورؤسائها وصلوا لهذه المناصب بدعم وتأييد اليهود لهم في الانتخابات، كما هو الحال في بلدية يافا التي لم يلبِّ فيها المرشحون ما وعدوا الذين انتخبوهم به، عكس ما كانت تفعل البلديات اليهوديه فقد علقت فلسطين في افتتاحيتها تحت عنوان «مجلسنا البلدي: ماذا عمل حتى الآن؟ لا شيء! ماذا ننتظر أن يعمل؟ ...» بقولها: «يوم كانت الانتخابات البلدية حامية الوطيس في الثغر، كان كل مرشح يُمّني منتخبيه بالأماني والآمال، » وأضافت «...أن البلدة كلها قد علَّقت آمالاً كبيرة على أعضاء المجلس البلدي الجديد المنتخب وصارت تترقب منهم إصلاحاً أكثر من الإصلاح الذي قام به المجلس القديم المعين ومهما يكنْ من الأمر فقد انقضى الآن أكثر من خمسة أشهر ولم نر للمجلس الجديد أثراً في الإصلاح على كثرة حاجة البلدة له...وبقاء يافا محرومة من كل ما تتمتع به البلاد الأخرى...عجب فاضح..» (فلسطين، مجلسنا البلدي: 11 تشرين الثاني 1927، ص1) ، فحالة الضعف التي اصابت البلديات العربية المختلطة منها بشكل خاص والبلديات العربية الأخرى بشكل عام كان سببه اختلاف الأعضاء المنتخبين

فيما بين (معارضين ومؤيدين) في المجالس غير المختلطة ووقوف المعارضين واليهود ضد الوطنيين في المجالس المختلطة، ما أدى إلى أضعاف البلديات وشللها عن أداء مهمَّاتها.

في الوقت الذي عملت فيه سلطات الانتداب جل وقتها على محاربة المجالس البلدية العربية لإفشالها وإظهارها عاجزة أمام الناخبين بحرمانها من جميع الامتيازات، كما مر معنا، لم تألُ جهداً في تقديم العون والمساعدة للبلديات اليهودية، فقد وصفت فلسطين موقف سلطة الانتداب هذا من البلديات العربية، ففي مقال لها تحت عنوان «بلدية تل أبيب رضى **الله** عنها» بتاريخ 20/ 7/ 1929 قارنت فيه بين ما كانت تعطيه سلطات الانتداب لبلدية تل ابيب من امتيازات وموقفها من البلديات العربية، فقالت: «تلاقي البدليات العربية..عناء كبيراً من الحكومة التي لم تكتف بأن حددت سلطة البلديات تحديداً أعجزها عن كل عمل نافع...» مقابل موقفها ومعاملتها لبلدية تل ابيب الذي كان مختلفاً تماما، واضافت الصحيفة «...معاملة الحكومة لبلدية تل ابيب لا يمكن وصفها بغير التحيز لليهود إذا ما قورنت بمعاملتها لبلدية يافا العربية» المجاوره لها.فقد عاملت سلطات الانتداب بلدية يافا بطريقة مختلفة تماماً، فقد «...سلخت الحكومة رسوم...المواد المشتعلة عن البلدية (بلدية يافا) ، وتعهدت بأن تدفع لها نظير ذلك 14 ألف جنيهاً سنوياً، غير أنها عادت فاستكثرت هذا المبلغ وانقصته إلى 3000 جنيه في عام 1927، ثم بعد ذلك إلى 1300 جنيه تدفع تحت قيود وشروط ولا تصرف إلا بمعرفة الدوائر الحكومية، وفي مقابل هذا العمل تجبر الحكومة البلدية على أن تدفع سنويا 5000 جنيه في أعمال لا علاقة لها بها.وألغت الحكومة أيضاً المحكمة البلدية في يافا لتحرم بذلك صندوق البلدية من الغرامات التي كانت لا تقل عن 1600 جنيهاً في العام.وتحرم الحكومة على بلدية يافا أن تعقد أي قرض مالي، وذلك حتى لا تسير في الإصلاحات التي وعد بها الأعضاء ناخبيهم إلا بقدم عرجاء! » هذا ما عاملت به سلطات الانتداب بلدية يافا العربية، بينما كانت معاملتها لبلدية تل ابيب اليهودية المجاوره لمدينة يافا مختلفة تماماً، وعلى النقيض من ذلك، فقالت الصحيفه: «اما في تل ابيب فقد كان الأمر عكس ذلك على خط مستقيم. كان أن الحكومة تركت البلدية حرة في تقرير ما تراه من الضرائب، كما أنها تركت لها محكمتها حتى بعد أن الغت محكمة بلدية يافا...، وزادت الحكومة على أفضالها فضلا آخر هو أنها أدانت (أقرضت) بلدية تل ابيب 45000 جنيهاً.ودارت الايام دورتها فاذا باللجنة التنفيذية الصهيونية تدخل في مفاوضات مع الحكومة وإذا بهذه المفاوضات ينتج... (عنها) تنازل الحكومة عن جميع الديون المطلوبة لها من البلدية اليهودية...! وقد كان على هذه البلدية المحبوبة دين آخر للجنة التنفيذية الصهيونية يبلغ 30.000 جنيهاً تنازلت عنه هذه اللجنة أيضا، ولم يبق على البلدية بعد ذلك غير القروض التي عقدتها من هنا

ومن هناك بتصريح من الحكومة وهي تبلغ مائتي ألف جنيه قدر لسدادها عشر سنوات، وقد نجد بعد عام أو عامين، إن لم يكن بعد شهر أو شهرين، ما يغري اللجنة التنفيذية (الصهيونية) بالدخول مع الحكومة في مفاوضات جديدة تكون نتيجتها أن تأخذ خزينة فلسطين على عاتقها تسديد ما انفقه اليهود على مدينتهم...من أموال دافع الضريبة العربي! هذا هو تضييق الحكومة على البلديات العربية، وتوسيعها على البلديات اليهودية.ويحار المرء في أن يجد في تباين المعاملتين المتناقضتين سبباً معقولاً غير ما تبرر به الحكومة موقفها من أن اليهود ينفقون ما تيسر لهم من المال على الإصلاح والتعمير، فيرصفون الشوارع وينشئون المنتزهات العامة، ويجعلون مدنهم وقراهم جنات تجري من تحتها الأنهار، بعكس المدن والقرى العربية التي لا تزال طرقها وعرة المسالك والتي تقوم فيها أكوام القاذورات إلى جانب كل طريق أمام كل منزل! وهذه الأقوال...لا تبرر موقف الحكومة بأي حال من الأحوال، لأن البلديات العربية لم يوسع عليها مثل التوسيع على البلديات اليهودية» (صحيفة فلسطين، بلدية تل ابيب رضي **الله** عنها...، 20 تموز 1929، ص1) .فقيام الحكومة بالكيل بمكيالين كان واضحاً وجلياً، كانت تقصده من إصدار هذه القوانين والمراسيم، حيث كانت تقصد منها تكبيل البلديات العربية بتطبيق القوانين عليها، في الوقت الذي لم تطبق فيه أيَّاً منها على البلديات اليهودية، بل على النقيض من ذلك قدمت للبلديات اليهودية كل الدعم والعون والمساعدة ما جعلها قادرة على تنفيذ المشاريع التي تبنَّتها ووعدت الناخبين بها.

الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى أن سلطات الانتداب عملت منذ اللحظة الأولى لاحتلالها فلسطين على وضع الأنظمة والقوانين والسياسات التي تدعم وتثبت إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فعملت على تعيين صهاينة في المناصب العليا حيث كان صموئيل أبرزهم، الذي لم يألُ جهداً في تنفيذ الأهداف الصهيونية منذ وصوله فلسطين، كما عينت بنتويش سكرتيراً قضائياً ليقوم بدوره باصدار الأنظمة والقوانين لتثبيت اليهود وسلب الفلسطينين حقوقهم.كما استخدمت سياسة فرق تسد لتفريق الفلسطينين بين مؤيد للمجلس ومعارضين له، وقربت المعارضين منها حيث كانت هذه من أخطر السياسات التي انتهجتها سلطات الانتداب في فلسطين خلال تلك الحقبة، فعزلت كاظم الحسيني لوطنيته وعينت راغب النشاشيبي رئيساً للبلدية بدلاً منه لأنه قبل التعامل معها.

وخلصت الدراسة كذلك إلى أن إجراء الانتخابات البلدية في فلسطين عام 1927 وعام 1934 كانت لعبة غير نظيفة هدفت سلطات الانتداب من ورائها إلى ضرب الحركة الوطنية من جهة وإجبار بعض الفلسطينيين للعمل معها من جهة أخرى عن طريق إغرائهم

بالامتيازات والمناصب.ففوز المعارضة في انتخابات المجالس البلدية في المدن المختلطة والمهمة كانت بدعم أصوات اليهود، كما حرصت سلطات الانتداب على اختيار رؤساء البلديات من المعارضين للحركة الوطنية في البلديات التي فاز فيها الوطنيون بأغلبية المقاعد، بموجب الصلاحيات التي أخذها المندوب السامي في المرسومين (اللذين صدرا عام 1926 و1929) وقانون الانتخابات لعام 1934، فرغم فوز الوطنيين في الانتخابات التي حدثت مرتين في معظم المجالس إلا أن رؤساء البلديات المهمة لم يكونوا من الحركة الوطنية، بل كان معظمهم من المعارضين المدعومين من سلطات الانتداب والحركة الصهيونية.ولم يقتصر الأمر على اختيار معارضين في رئاسة البلديات المهمة، بل وضعت كذلك الأنظمة والقوانين التي تساعد في زيادة عدد الأعضاء اليهود في المجالس البلدية المختلطة، كما حدث في القدس ويافا وحيفا وطبريا وصفد والناصره.كما حاولت إشعال الخلاف وإثارة الفتن بين الاعضاء العرب المنتخبين داخل المجالس البلدية فقد دعمت بعض المعارضين في الانتخابات لتفتح المجال أمام فوز بعض الوطنيين، الأمر الذي أدى إلى إجبار المعارضين للاستمرار في التعامل والتعاون احيانا مع اليهود داخل المجالس ضد الوطنيين.فوجود الوطنيين والمعارضين داخل المجلس عمل على زيادة الخلاف والصراع بينهم داخله، وبالتالي استطاع اليهود تنفيذ السياسة التي يريدون.

وترى الدراسة أن الانتخابات البلدية شلّت الحركة الوطنية الفلسطينية، وزادت من تفريق الصف الوطني، فالمتتبع لها يجد أن سلطات الانتداب استخدمت الانتخابات كورقة لإبعاد الفلسطينين عن استخدام العنف وضرب وحدتهم، فأحد الأسباب التي جعلها تقدم على إجراء انتخابات عام 1934 كانت المظاهرات والاحتجاجات التي عمت فلسطين عام 1932 و 1933.في المقابل لم تع الحركة الوطنية بأن أسلوبها السلمي مع سلطة الانتداب لم يجد نفعاً، فقبلت المشاركة في الانتخابات البلدية رغم علمها بأن القانون والمرسومين اللذينْ أصدرتهما كانا لصالح اليهود وزادت من أعدادهم في البلديات، وأُدخلت معهم لهذه البلديات المعارضين حتى يسهل لليهود تنفيذ مخططهم في السيطرة التدريجية على البلديات والبلاد.كما أكدت الدراسة على أن سلطات الانتداب كانت تكيل بمكيالين في تعاملها بين البلديات العربية وبلديات اليهود، ففي الوقت الذي سلبت فيه من البلديات العربية الصلاحيات والامتيازات والموارد كافة، فإنها غضت الطرف عن البلديات اليهودية بل دعمتها مالياً.

وخلاصة القول إن ما جرى في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته لم يختلف كثيراً عما هو عليه الحال الفلسطيني اليوم، بل هو صورة توضح ما يجري في حياتنا الراهنة وتحاكيه كأن التاريخ يعيد نفسه ولكن بصور مختلفة.

الهوامش:

1. يعد قانون البلديات العثماني لعام 1877 «الاساس التنظيمي لعمل البلدات» حيث «... كرس فصلين من فصوله وعلى امتداد خمس وثلاثين مادة... كيفية تشكيل المجالس» وترتيبها «وكيفية انتخاب اعضائها» (سمحه، 2011) فقد «حدد شروط تأسيس البلديات ووظائفها وزاد في اختصاص المجالس البلدية ورؤسائها وعمل على تغيير طريقة الانتخابات» بحيث أصبح يحق لكل مواطن «الترشح والانتخاب متى توفرت فيه الشروط اللازمة لذلك» ونص القانون كذلك على أن عدد أعضاء المجلس البلدي يتراوح بين ستة وأثنى عشر عضواً وذلك حسب عدد السكان (اشتيه، 2004، ص130) «.. على أن يبدل نصفهم كل سنه ويساعدهم في عملهم هيئة استشارية دائمة» مكونة من: مهندس، وطبيب، وكاتب التحريرات ومحاسب صندوق البلدية، ومأمور التفتيش، ومجموعة من خفر البلدية من عساكر وفراشين. ويتم انتخاب اعضاء المجلس البلدي لمدة سنتين تم تعديلها لاحقاً إلى «... أربع سنوات من قبل هيئة الاختيارية في محلات وحارات المدينة بالاكثرية» واعطى القانون كذلك «حق الانتخاب لكل شخص... يدفع (50) قرشاً» ضريبة ويركو (املاك) سنوياً (أبو بكر، ص 196–197) . كما اشترط القانون «في الناخب أن يكون مقيماً في المدينة» أو الحي الذي يسكن فيه (اشتيه، 2004، ص130) . كما أعطى حق الانتخاب لكل شخص بلغ عمره 25 عاماً (الناصر، 2013، ص2) . واشترط القانون على كل شخص يود ترشيح «... نفسه لعضوية المجلس ان يكون متمتعاً بالجنسية العثمانية» لمدة عشر سنوات قبل تاريخ ترشحه، وأن يكون قد تجاوز الثلاثين من عمره، «... وأن لا يكون موظفاً في سلك الجيش والضابطه والنيابة الشرعية ومتعهداً للبلدية في انفاذ المشاريع»، وأن يكون قد دفع (100) قرشاً ضريبه ويركو سنوياً (أبو بكر، 1990، ص197) ونص القانون على «أن يكون المرشح من اصحاب الاملاك في المدينة او القصبه (الحي) المقيم فيه... وأن لا يكون قد حكم عليه بحبس سنه واحدة... وأن لا يكون مشهوراً بسوء الاحوال ورداءة السلوك.. » ويعين رئيس البلدية من قبل الدولة من بين الأعضاء المنتخبين «ويتقاضي راتباً من عائدات البلدية». أما عمل باقي الاعضاء يكون فخرياً (اشتيه، 2004، ص 130–131) ويجب على المنتخب أن يكون متحدثا اللغة التركية (سمحه، 2011) وبعد إجراء الانتخابات ترفع اسماء الاشخاص الفائزين في الانتخابات إلى الاستانه للمصادقة عليها ليتم تعيين رئيس المجلس من بين الأعضاء الناجحين في الانتخابات (أبو بكر، 1996، ص 197–198) .

2. خلطت كثر من الدراسات بين الحركة الوطنية واللجنة التنفيذية التي انبثقت عن المؤتمرات الفلسطينية السبع. ويأتي هذا الخلط كون موسى كاظم الحسيني ترأس جميع المؤتمرات الفلسطينية واللجان التنفيذية التي انبثقت عنها، وفي نفس الوقت كان يعتبر زعيم البلاد دون منازع وقائداً للحركة الوطنية التي تشكلت من الجمعيات الاسلامية المسيحية والمجلس الاسلامي الاعلى كما سيأتي لاحقاً. وبالتالي فان قيادة موسى الحسيني لهما جعل كثير من الكتاب يخلطون في تعريفهما للحركة الوطنية. وهكذا، فان الدراسة حددت الحركة الوطنية أو المجلسيين بالجمعية الاسلامية المسيحية والمجلس الاسلامي الاعلى.

3. هاجمت صحيفة فلسطين المجلسيين في عدة مقالات بشكل غير مباشر ولكنها بدأت في النصف الثاني من عام 1927 أي بعد الانتخابات البلدية بمهاجمتهم بشكل مباشر، فقد هاجمتهم في عدة مقالات تحت عنوان "المجلسين الجناة" كان أولها العدد الذي صدر بتاريخ 19 آب واستمرت للمزيد انظر الاعداد التاليه: (صحيفة فلسطين، المجلسيون الجناة!، 19 آب 1927، ص1 وفلسطين، المجلسيون الجناة! 2، 23، آب 1927، ص1)
.

4. يعد شيخ مجاهدي فلسطين «وكبير شهدائها» ولد في القدس عام 1853 وتوفي عام 1934م تخرج من معهد الادارة العثماني ويعتبر ثالث طالب عربي يتخرج من هذا المعهد، تقلد عدة مناصب خلال الحكم العثماني، وعين خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين رئيسا لبلدية القدس حتى عزل عام 1920، وترأس جميع المؤتمرات الفلسطينيه (الدباغ، 1991، ج 10، القسم الثاني، ص–375 376) ويعتبر زعيم البلاد الأول (الغوري، 1973، ج1، ص79) وكان موضعا للثقه من جميع الاحزاب، سقط على الأرض أثناء مظاهرة يافا عام 1933 جراء ضربات البوليس، واغمى عليه» التزم الفراش على أثرها حتى توفاه الله يوم 25 آذار عام 1934 ليلة عيد الاضحى (الدباغ، 1991، ج 10، القسم الثاني، ص 375–376) متأثراً بجراحه بعد ستة أشهر من المظاهرة عن عمر 84 عاماً (غربيه، ص81) .

5. ولد في القدس عام 1897 وتوفي عام 1974. درس في الازهر واتصل بالشيخ رشيد رضا في مصر. دخل المدرسة العسكرية لضباط الاحتياط في استنبول وتخرج منها ضابطاً، انتخب مفتيا للقدس عام 1921 خلفا لابيه واخيه وانشأ المجلس الاسلامي الاعلى وانتخب رئيسا له عام 1922، كان من مؤسسي الحركة الوطنية الفلسطينية وأصبح زعيمها فيما بعد حيث قاد النضال ضد اليهود والبريطانين في فلسطين، وانتخب رئيسا للجنة العربية العليا التي قادتت الاضراب الكبير عام 1936 (الدباغ،

1991، ج 10، القسم اثاني، ص 400–401). كان يتولى قيادة الحركة الوطنية في الخفاء ومن خلال المجلس الاسلامي الاعلى ومركز الافتاء (الغوري، 1973، ج 2، ص 58).

6. ذكرت بيان الحوت أن رئاسة البلدية في القدس بدأت عام 1864 والصحيح أنها بدأت عام 1863 للمزيد أنظر (أمين أبو بكر ص197 والناصر، 2013، ص3 واشتيه، 2004، ص165) ، وذكرت الحوت أن عائلة الحسيني استلمت رئاسة البلدية ست مرات قبل الاحتلال البريطاني.

7. ولد في مدينة القدس عام 1880 وتوفي عام 1951، درس الهندسة في الجامعة العثمانية في الاستانه، انتمى إلى جميعة الإتحاد والترقي وكان عضواً في مجلس النواب العثماني بعد انتمائه للجمعية وظل في هذا المنصب حتى عام 1918. اختارته سلطات الانتداب لقيادة المعارضة فعينته سنة 1920 رئيساً لبلدية القدس بعد عزلها موسى كاظم الحسيني، حيث كانت تقصد من هذا التعيين ضرب الحركة الوطنية وتعيين شخص ينفذ سياستها وأهدافها، كما هدفت من هذا التعيين تعزيز الصراع والخلاف والتنافس بين الفلسطينيين (علوش، 1979، ص57) ، فعينته في هذا المنصب لأنه الوحيد من القيادات الفلسطينية الذي قبل أن يحلَّ مكان موسى كاظم الحسيني في رئاسة البلدية. حيث يتضح لنا ذلك من تعرفنا على طبيعة حياته وطباعه، فقد ذكر واصف جوهريه أحد اصدقائه الذين عايشوه، بقوله: «... كان راغب بك لما عُرف عنه من كرم وبذخ وميل للطرب والمسرات.. يقضي أيامه في بيت خليلته، التي أصبحت زوجته فيما بعد اليهودية أم منصور كانت يهودية فرنسية... كانت.. تسكن بيتاً خاصاً في شارع يافا» ويصف كيف كان يقضي الأوقات معه في بيته بقوله: «طلب مني أن أعلمه العزف على العود، وكنا نقضي الساعات الطوال نشرب العرق (الخمر) ونتناول الغذاء ونقضي القيلوله» (نصار، 2005، ص 296–297) . ويصف في مكان آخر كيف كانت علاقته مع المسؤولين في سلطة الانتداب قائلاً: «إني أذكر جيداً عندما عُيّن رئيساً لبلدية القدس كان لم يزل يحتفظ بتلك العربة التي يجرها الحصان الإنكليزي فكان... يأخذني إلى مخزن بيت صليل الواقع في شارع يافا... كان يأخذ في عربته على سبيل الإعارة كمية من التحف من صنع يهود اليمن في معمل بيت صليل المشهور في المصنوع من الفضة والنحاس ومزهريات وشمعدانات وأوانٍ للسكاكر، وبلابل للسيجاره وغيرها وكنت وإياه عند وصولنا إلى بيت والده الشيخ رشيد نرتب هذه التحف في الصالة باعتبارها أنها من بعض أثاثه. وقد بدأ حال تعيينه (رئيساً للبلدية) بإقامة الحفلات النادرة في هذا البيت لأعظم موظفي الانتداب البريطاني. فكان (بيته) مجالس أُنس فريدة تضم شخصيات بارزة من المحتلين وزوجاتهم ورؤساء الدوائر

انكليزاً وعرباً ويهوداً. وعندما تنظر سيدة إلى تحفة من هذه التحف يشير إليَّ بنظرة سرية. فاحتفظ فوراً بالتحفة بعدما أحصل منه على أسم تلك السيدة، وثاني يوم من الحفلة أذهب بنفسي وأقدم لها في بيتها تلك التحفة من راغب بك كهدية متواضعة للذكرى... » (نصار، 2005، ص 322–323) . فهذه الصفات تؤكد على أن اختياره لهذه القيادة لم يكن عبثاً بل كان مقصوداً، لأنه كان غارقاً في الملذات، ولأنه كان يحب الجاه والنفوذ، ولأنه لم يكن منافساً قوياً للقيادات الفلسطينية المعروفه حينها، فلم يجد أمامه سوى حكومة الانتداب والحركة الصهيونية لتحقيق مبتغاه في الحصول على الجاه والنفوذ والزعامة، وبالتالي فقد كان حريصاً على تنفيذ سياسية الانتداب ومهادنته.

فبالاضافة إلى دعوته لليهود والإنجليز والمتعاونين إلى بيته ومصادقتهم، كان حريصاً على حضور جميع الاحتفالات التي كان يدعى لها حتى لو كانت مخالفة لقرارات القيادات الفلسطينية وإجماعها، ففي عام 1925م عندما حضر بلفور إلى فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية في القدس أضربت فلسطين ودعت اللجنة التنفيذية إلى عدم المشاركة في الاحتفالات التي ستقام للورد بلفور أو مقابلته بصورة رسمية أو خاصة، «ولم يشذ من أبناء فلسطين... » عند افتتاح الجامعة العبرية في 1 نيسان 1925، سوى «.. راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس وعلي جار الله القاضي في محكمة الاستئناف». (الحوت، 1986، ص 192–193) إضافة إلى موظفين وبضعة أفراد من شيوخ البلاد تحدوا فيه قرار اللجنة التنفيذية مقاطعة بلفور وحضور مهرجان افتتاح الجامعة العبرية، ما أدى إلى تعرض رئيس البلدية إلى الانتقاد والتعليقات العدائية من الأوساطة الوطنية (الدباغ، 1991، ج 10، القسم الثاني، ص260). .

ويبدو أن خلاف النشاشيبي مع الحاج أمين الحسيني ومعارضته له كانت – كما صرح أمام الكلونيل كيش Kish التابع للوكالة اليهودية– أقوى بكثير من معارضة الصهاينة أنفسهم وقد أدرك النشاشيبي– كما يبدو مع المعارضة– أن الوطن القومي اليهودي قد تأسس، وقد وقف مع النشاشيبي في صف المعارضة "معظم ملاك الأراضي من الفلسطينيين ممن تورطوا في صفقات بيع الأراضي لليهود، .. ومن بينهم أفراد من أسرته" (فيصل، 2012، ص90) . وهكذا نلاحظ أن حكومة الانتداب اختارته لرئاسة بلدية القدس ولقيادة المعارضة، ودعمته لأنه وافقها وقبل التعامل معها.

8. ستورز هو أول حاكم عسكري للقدس كان صهيونياً «فكراً وعملاً « (الحوت، 1986، ص78، 90) .

9. الراجح أن موسى كاظم الحسيني أجبر على الاستقاله وعزل من منصبه، ما أدى إلى اختلاف الآراء حول كونه أُقيل أو استقال أو عزل أو تنحى، فقد ذكر بعضهم أنه استقال (نصار، 2005، ص306) وقال آخرون أنه أقيل (حمدان، 2008، ص363 وفيصل، 2012، ص43 والناصر، 2013، ص4) . وذكر آخرون أنه تنحى (جرار، 1992، ص31) وذكر اميل الغوري مرة أنه عزل ومره اخرى أنه استقال (الغوري، 1973، ج 1، ص80، 202) . ويستنتج مما سبق أنه أجبر على التنحي والاستقاله لأنه رفض الانصياع لما تمليه عليه الحكومة.

10. ذكرت بعض الدراسات أن الجنرال بولز هو الذي عزل أو أقال أو أجبر موسى الحسيني على الاستقاله (أنظر حمدان، 2008، ص363) ولكن الراجح أن الذي خاطب موسى الحسيني واقاله هو الجنرال ستورز، فقد أوصى للجنرال بولز بأقالة موسى كاظم الحسيني عن رئاسة البلدية، "فقد خيره حاكم القدس العسكري (ستورز) بين رئاسة البلدية والزعامة الوطنية... " وتم اختيار "... راغب بك النشاشيبي، الذي قبل العرض البريطاني على الفور.. " (المهتدي، 2003، ص193) .

11. جرت انتخابات المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى الاولى عام 1922 وقد انتخب الحاج أمين الحسيني من القدس رئيسا له، وجرت انتخابات المجلس الثانيةعام 1926 حيث كانت المعركة الانتخابية بين المجلسيين والمعارضين وقد فاز فيها الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية (الحوت، 1986، ص 206–207)، أي قبل عقد الانتخابات البلدية بأقل من عام.

12. أي أن اليهود نزلوا بقائمة واحدة ضمت أربعة أسماء هي عدد المقاعد المخصصة لليهود في القدس.

13. ذكر سابقاً أن أعداد أصوات اليهود في القدس بلغ 1218 صوتاً (Ibrahim,1994, p90- p91) وبالتالي من الممكن أن يكون الخطأ مطبعياً، والراجح أن يكون الرقم قد تراوح بين 1200–1250.

14. ذكرت دراسات بأن سليمان طوقان كان من المعارضين (الحوت، 1986، ص299 والغوري، 1973، ج1، ص201 والمصري، 2014) وذكر آخرون أنه من الوطنين، ولكن الراجح أنه كان من المعارضين، وقد أكد د. حسني المصري أحد المهتمين بشأن بلديه نابلس، أنه وأحمد الشكعه وطاهر المصري كانوا من المعارضين للمجلس، ولكن معارضتهم لم تكن كما كان عليه الحال في باقي المدن الفلسطينية الأخرى (المصري، 2014) .

15. صدر الكتاب الابيض عام 1930، إلا أن الحركة الصهيونية اعترضت عليه ما أدى إلى رجوع سلطة الانتداب عنه واصدرت بدلاً منه كتاباً آخر عام 1931 اسماه العرب الكتاب الاسود (الحوت، 1986، ص 239–242) .

16. الطباعة لم تكن واضحة ولكن الراجح أن الكلمة كانت تعني الفين.

17. المقصود أعداد جميع اليهود وليس المسموح لهم بالانتخاب.

18. الاعداد المذكوره ليست صحيحه ولا دقيقه لأن عدد الناخبين المسلمين عام 1927 كان أكثر من 1200 وكان عدد المسيحيين 744 واليهود 1218، فليس من المنطق أن تكون زيادتهم خلال 7 سنوات قد بلغت هذا العدد فقط والراجح أن الاعداد المسموح لهم بالانتخاب من المسلمين والمسيحيين واليهود في القدس كما ذكرته صحيفة فلسطين بتاريخ 14 آب 1934 تحت عنوان تقسيم القدس إلى مناطق انتخابيه، كما أن هناك ضرورة للتفريق بين أعداد السكان وأعداد الذين سمح لهم بالانتخابات.

19. المقصود أنه لم ينزل منافسين لهم في الانتخابات في الدوائر التي رشحوا فيها من طائفتهم.

20. كتبت في فسطين مره أبو سخا ومرة أخرى أبو سخى.

21. كتبت في صحيفة فلسطين نقا ع.

المصادر والمراجع:

1. أبو بكر، أمين مسعود (1996) ، ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858 – 1918، الطبعة الأولى، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، 1996.
2. Ibrahim, Jamal Muhammad (1994) . Palestinian attitudes and reaction towards the policies of the British mandate and Zionist activities in the 1920s as reflected in the contemporary Palestinian Arabic press, with special emphasis on Filastin newspaper, A thesis submitted of the requirements for the degree of doctor of philosophy, Arabic and Islamic studies, department of Semitic studies, the University of Sydney, NSW, .Australia, 1994
3. اشتيه، محمد واسامه حباس (2004) ، البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين النشأة والوظيفة ودورها في التنمية الاقتصادية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) الطبعة الاولى، شركة مطبعة ادكيدك، الرام، 2004.
4. اصاف، يوسف وارحيل اسعد (1934) ، بيان إلى جمهور الناخبين الكرام، صحيفة فلسطين، 10 آب 1934، العدد 137-2710، ص3.
5. بلديه نابلس (الوثيقه الاولى) ، حاكم قضاء نابلس، 5/ 2/ 1925.
6. بلدية نابلس (الوثيقه الثانيه) ، حاكم قضاء نابلس، رقم (30/ 14/ 2/ 15) ، 23/ 2/ 1925.
7. جباره، تيسير (1998) ، تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، أيلول 1998.
8. جرار، حسني ادهم (1992) ، شعب فلسطين امام التأمر البريطاني والكيد الصهيوني 1920 – 1939، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1992.
9. حمدان، محمد سعيد، وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الثالثة، 2008.
10. الحوت، بيان نويهض، (1986) القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 17-19 1948، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986.
11. دروزه، محمد عزة (1993) ، مذكرات محمد عزة دروزه سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن 1305هـ– 1404هـ/ 1887م – 1984م، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1993.

12. الدباغ، مصطفى مراد (1991) ، بلادنا فلسطين، الاجزاء 7، 10، دار الهدى، كفر قرع، 1991.

13. السكاكيني، خليل (1922) ، كذا انا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني، أعدتها للنشر هالة السكاكيني، المطبعة التجارية، القدس، 1955.

14. سمحه، عمر (2011) ، النظام المحلي الفلسطيني – هل من تقاليد انتخابية؟ دنيا الرأي، http:// pulpit. alwatanvoice. com/ content/ print/ 224513. html .2011 /4 /6

15. سمور، زهدي عبد المجيد (2003) ، تاريخ العرب المعاصر، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان 2003.

16. طوقان، طارق (2001) ، تقرير حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، رام الله، أيار 2001.

17. العارف، عارف (1986) ، المفصل في تاريخ القدس، مطبعة المعارف، الطبعة الثانية، القدس، 1986.

18. علوش، ناجي (1979) ، المقاومة العربية في فلسطين (1917 – 1948) ، الاسوار للطباعة والنشر، عكا، 1979.

19. العويسي، عبد الفتاح (1992) ، جذور القضية الفلسطينية 1799 – 1922، الطبعة الثانية، دار الحسن للطباعة والنشر، الخليل، 1992.

20. العويسي، عبد الفتاح (1992) ، اضراب فلسطين عام 1936: دراسة في الأسباب، الطبعة الثانية، دار الحسن للطباعة والنشر، الخليل، آذار 1992.

21. غربية، عز الدين، قصة مدينة يافا، سلسلة المدن الفلسطينية (1) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الاعلام والثقافة لمنظمة التحرير الفلسطينية، تونس، (د. ت) .

22. الغوري، اميل (1973) ، فلسطين عبر ستين عاما، ج 1 و2، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1973.

23. فروجي، يوسف جورج (1934) ، بلدية القدس، صحيفة فلسطين، ص3، العدد 150- 2723، 23 آب 1934.

24. فلسطينيو 48 (2012) ، البلديات، لندن، 28/ 10/ 2012.
http:// www. pls48. net/ ?mod=articles&ID=1152212

25. فيصل، نعمان عبد الهادي (2012) ، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مقارنه) ، رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزه، فلسطين، 2012.

26. Kayyali, Abdul – Wahhab Said (No date) , Palestine A Modern History, First Edition, Third World Centre for Research and Publishing, London. (No date) .

27. كيالي، ماجد (2011) ، الصراع على القيادة والسياسة في الساحة الفلسطينية، المستقبل الأحد، كانون ثاني 2011، العدد 3877، نوافذ، ص12.

28. محيسن، تيسير (2010) ، الحركة الوطنية الفلسطينية قبل النكبة: جدل الهوية والتمثيل السياسي، جريدة حق العودة، العدد 45، 2010.

29. المدلل، وليد (2013) ، الاستيطان اليهودي في القدس إبان الانتداب البريطاني، بحث قدم في الجلسة الثالثة من المؤتمر الدولي الأول لنصرة القدس، انعقد في القدس المحتلة وغزه وبيرت في الفترة الواقعة بين 6-7 حزيران 2007، موقع اللواء توفيق الطيراوي، http:// www. tirawi. ps/ ar/ palestine/ 4305. html .2007

30. المصري، حسني فهمي محمد (2014) ، مواليد عام 1935 في نابلس، احد المهتمين بشأن بلدية نابلس، جرت المقابلة عبر الهاتف بتاريخ 25/ 2/ 2014.

31. المهتدي، عبله (2003) ، القدس والحكم العسكري البريطاني (1917-1920) ، دار الشروق، رام الله، 2003.

32. الناصر، معتصم (2013) ، بلدية القدس والصراع السياسي 1918 – 1948، دائرة التاريخ، كلية الآداب، جامعة القدس – القدس، 2013، بحث غير منشور

33. نصار، عصام وتماري، سليم (2005) القدس الانتدابية في المذكرات الجوهرية: الكتاب الثاني مذكرات الموسيقى واصف جوهرية 1918-1948، مؤسسة الدراسات المقدسية، 2005.

34. الوليدي، محمد (2012) ، هؤلاء اضاعوا فلسطين – راغب النشاشيبي، مجلة الراصد العربي، 10 ابريل 2012. http:// al- rassed. blogspot. co. il/ 2012/ 04/ 2. html

أعداد صحيفة فلسطين:

1. المجلسيون الجناة! العدد 55-1007، 19 آب 1927، ص1.
2. المجلسيون الجناة! 2، العدد 56-1008، 23 آب 1927، ص1.
3. مجلسنا البلدي: ماذا عمل حتى الآن؟ لا شيء! ...، العدد 79-1031، 11 تشرين الثاني 1927، ص1.
4. بلدية تل ابيب رضى الله عنها...، العدد 55-1216، 20 تموز 1929، ص1.
5. سوء نية الحكومة تسجله هيئة رسمية، العدد 88-1148، 4 كانون الثاني 1929، ص1.
6. حول قانون (السلطات المحلية) : خطوه في سبيل الحكم الذاتي... العدد 9-1170، 29 آذار 1929، ص1.
7. في انتخابات بلدية القدس، العدد 127-2700، 27 تموز 1934، ص5.
8. بلدية الخليل وبلدية الرمله: موعد الانتخابات البلدية في الناصره، العدد 127-2700، 27 تموز 1934، ص5.
9. نتيجة الانتخابات البلدية في صفد، العدد 127-2700، 27 تموز 1934، ص5.
10. بلدية غزه وتثبيت اعضائها: كلمة إلى فخامة المندوب السامي، العدد 128-2701، 28 تموز 1934، ص3.
11. نتيجة الانتخابات البلدية بالناصره، العدد 129-2702، 29 تموز 1934، ص5، .
12. الانتخابات البلدية في جنين، العدد 135-2708، 5 آب 1934، ص7.
13. الترشح لعضوية بلدية حيفا: عضو عربي والاعضاء اليهود بالتزكية، العدد 136-2709، 7 آب 1934، ص4.
14. انتخابات مجلس بلدية حيفا، العدد 136-2709، 7 آب 1934، ص4.
15. نتيجة الانتخابات البلدية بجنين العدد 138-2711، 9 آب 1934، ص5.
16. رئيس ونائب رئيس بلدية غزه، العدد 139-2712، 10 آب 1934، ص5) .
17. المرشحون المسيحيون لبلدية حيفا، العدد 141-2714، 12 آب 1934، ص7.
18. كلمة شكر من سعادة رئيس بلدية حيفا، العدد 141-2714، 12 آب 1934، ص7.
19. تضحيات شريفه في انتخابات البلدية، العدد 141-2714، 12 آب 1934، ص7.

20. تقسيم القدس إلى مناطق انتخابية، العدد 142-2715، 14 آب 1934، ص2.

21. نتيجة انتخابات بلدية طولكرم، العدد 142-2715، 14 آب 1934، ص5.

22. اليوم يجري الانتخاب في حيفا: فاحسنوا الاختيار لتحسين النتيجه، العدد 144-2717، 16 آب 1934، ص5.

23. نتيجة الانتخابات البلدية في حيفا، العدد 145-2718، 17 آب 1934، ص5.

24. انتهاء الانتخابات البلدية بحيفا: في الساعة التاسعة مساء امس، العدد 145-2718، 17 آب 1934، ص5.

25. بلدية يافا، العدد 146-2719، 18 آب 1934، ص7.

26. بلدية اللد، العدد 146-2719، 18 آب 1934، ص7.

27. انتخابات عكا، العدد 146-2719، 18 آب 1934، ص7.

28. حول انتخابات بلدية القدس: حديث لوكيل رئيس اللجنة التنفيذية، العدد 146-2719، 18 آب 1934، ص7.

29. رسالة الناصره: في البلدية، العدد 150-2723، 23 آب 1934، ص8.

30. دور التسليم في بلدية الناصره، العدد 153-2726، 26 آب 1934، ص10.

31. عوده رئيس بلدية نابلس، العدد 156-2729، 30 آب 1934، ص5، .

32. اليهود ونيابة رئاسة بلدية حيفا، العدد 159-2732، 2 أيلول 1934، ص7.